



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية
الدولية

"أزمة المديونية الخارجية للدول العربية نموذجا"

من إعداد الطالب: باديجة مسعود

نوقشت و أجازت بتاريخ: 2022/06/11.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ - بوزيد السايح
مشرفا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ - محمد لحسن علاوي
مناقشا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ - كودية يوسف

السنة الدراسية: 2022/2021

إِهْدَاء

إلى أغلى ما أملك أبي وأمي، أسأل الله عز وجل أن
يحفظهما بحفظه المانع، وأن يشفيهما بشفاؤه العاجل يا حي
يا قيوم.

إلى أسرتي، أولادي: عبد الحميد، هارثة، صبرينة،
والكتكوتة فاطمة زهرة.

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأبنائهم.

إلى كل من درستهم في الأطوار الثانوي والمتوسط
والابتدائي، الذين أرى فيهم غرسى وصدقتي الجارية
العلمية والتربوية بحول الله تعالى وقوته.

إلى روح أجدادي الذين حرمت من حنانهم ولم أعاشهم.

شكر ونفك

الحمد والشكر لله على توفيقه لنا، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء
السموات والأرض، وملء ما بينهما وملء ما شاء بعد....
إن شكر الله يستوجب في إثمه شكر أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور
علاوي محمد الحسن الذي شرفني وتفضل علي بقبوله الإشراف علي
مذكرتي، ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة. والشكر
موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة
هذا البحث وتقييمه.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذتي الذين رافقوني في مسيرتي
الجامعية لقسم العلوم الاقتصادية، وكل زملائي في دفعة ماجستير نقدي
وبنكي.

ولا أنسى موظفيها وعمالها..... ولا أنسى أبدا معلمي أطوار التربية والتعليم
الذين علموني أبدا أبدا...

ولا أنسى كل من عرفتهم وأعانوني في المذاكرة وفي حياتي وتضييق
الأسطر حتى لجمعهم كلمة....
.....ولكن أقول بارك الله فيكم.

ملخص الدراسة:

تهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على تطور أداء صندوق النقد الدولي في مواجهته للازمات المالية الدولية وكذا العوامل المساعدة في تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م) ، ومن ثم تقييم دور صندوق النقد الدولي لمعالجة هذه الأزمة ، حيث تناولت الدراسة تطور أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية، وتمثلت الإشكالية الرئيسية في مدى فعالية تحقق الدور الذي يمثله صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمة "باعتباره أهم مؤسسة نقدية دولية" في معالجة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة الدراسة، وتم الإعتماد على البيانات الصادرة عن تقارير صندوق النقدي الدولي و صندوق النقد العربي، وخلص البحث إلى أن بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة شهدت ظروف اقتصادية وسياسية صعبة ، مما اضطرها للجوء لصندوق النقد الدولي وقد أمدتها بمساعدات خارجية مقابل إصلاحات هيكلية و جذرية لاقتصادياتها، وكذا العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات في أنظمة الحصص و التصويت لكي يصبح مثلاً حقيقياً لجميع الدول الأعضاء و يخرج من سيطرة البلدان المتقدمة ، ورغم الإصلاحات التي قام بها صندوق النقد من بعد توجيهه جملة من الإنتقادات بعد الأزمة المالية العالمية 2008م إلا أنه ما زال يعتبر مؤسسة مالية عالمية تخدم مصالح الدول الكبرى .

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، أزمة مالية 2008م ، أزمة الديون الخارجية، إستقرار نقدي ومالي .

OBSTRACT:

The International Monetary Scheme in Financing International Trade in the International Financing Crisis (2008 AD - 2015 AD) , and then the role of the International Monetary Fund's assessment to address the international financial crisis Investing in foreign trade related reports of the International Fund , and the Arab Monetary Fund The research concluded that some Arab countries, during the study period, experienced difficult economic and political conditions, which forced them to resort to the International Monetary Fund , which provided them with foreign aid in exchange for structural and radical reforms to their economies, as well as working to carry out more reforms in the quota and voting systems in order to become a real example. For all member states and out of the control of developed

countries, and despite the reforms carried out by the IMF after directing a number of criticisms after the 2008 global financial crisis, it is still considered a global financial institution that serves the interests of major countries.

Keywords: International Monetary Fund, 2008 financial crisis, external debt crisis, monetary and financial stability.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	II
الشكر و العرفان	III
ملخص الدراسة	IV
فهرس الموضوعات	VI
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
فهرس الملاحق	XI
فهرس الرموز و المختصرات	XIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام لدور صندوق النقد الدولي في المحافظة على استقرار النظام النقدي و المالي الدولي	
1	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية و سيرورة صندوق النقد الدولي	3
المطلب الأول: نشأة و تعريف صندوق النقد الدولي	3
الفرع الاول: نشأة صندوق النقد الدولي	3
الفرع الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي	4
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وأهدافه	4
الفرع الاول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	4
الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي	6
المطلب الثالث: الوظائف و الموارد المالية لصندوق النقد الدولي	7
الفرع الاول: وظائف صندوق النقد الدولي	7
الفرع الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي	8
المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأهم أزماته	11
المطلب الأول: مفهوم و تطور النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية	11
الفرع الاول: تعريف النظام النقدي الدولي	11
الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي بين (1944م-1973م)	11
الفرع الثالث: النظام النقدي الدولي و التعويم المدار	12
الفرع الرابع: النظام النقدي الدولي الأوروبي	12

- 12.....المطلب الثاني: نماذج عن الأزمات المالية التي مست النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.....
- 13.....الفرع الاول: أزمة الدولار وانهيار نظام بروتين وودز.....
- 14.....الفرع الثاني: أزمة المديونية الخارجية.....
- 17.....الفرع الثالث: الأزمة الاسياوية (1997م-1998م).....
- 20.....الفرع الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008م.....
- 24.....المطلب الثالث: تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي.....
- 25.....المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
- 25.....المطلب الأول: الدراسات السابقة بلغة الدراسة.....
- 27.....المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
- 29.....المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....
- 31.....خلاصة الفصل الأول.....
- الفصل الثاني: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة ومواجهة أزمة المديونية الخارجية
- 32.....للدول العربية (2008م-2015م).....
- 33.....تمهيد.....
- 34.....المبحث الأول: سبل المساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة المديونية الخارجية.....
- 34.....المطلب الأول: التسهيل الممدود لموارد الصندوق والتسهيل التمويلي لتصحيح الهيكلية.....
- 34.....الفرع الاول: التسهيل الممدود لموارد الصندوق.....
- 35.....الفرع الثاني: التسهيل التمويلي لتصحيح الهيكلية.....
- 35.....المطلب الثاني: التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكلية والتسهيل الاحتياطي الإضافي.....
- 35.....الفرع الاول: التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكلية.....
- 36.....الفرع الثاني: التسهيل الاحتياطي الإضافي.....
- 37.....المبحث الثاني: تطور الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م).....
- 37.....المطلب الأول: العوامل المؤثرة في تطور أزمة المديونية في الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م).....
- 39.....المطلب الثاني: تطور المديونية الخارجية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م).....
- 39.....الفرع الاول: تطور اجمالي الدين الخارجي في بعض الدول العربية المقترضة.....
- 42.....الفرع الثاني: طاقة الدول العربية المقترضة على خدمة ديونها.....
- 47.....المبحث الثالث: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الديون الخارجية.....
- المطلب الأول: المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان العربية خلال الفترة (2008م-2015م)
- 47.....
- 49.....المطلب الثاني: الانتقادات والإصلاحات الموجهة لصندوق النقد الدولي.....
- 49.....الفرع الاول: الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي.....
- 50.....الفرع الثاني: اصلاح نظام الاقراض وزيادة حجمه.....

51.....	الفرع الثالث: اعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة واصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق
52.....	خاتمة الفصل الثاني
53.....	الخاتمة
56.....	المصادر والمراجع
61.....	الملاحق

1/ فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
4	الدول التي حضرت مؤتمر "برتن ووذز"	الجدول 1-1
38	قيمة اجمالي الدين العام الخارجي وخدمته للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الجدول 1-2
41	قيمة اجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية (الوحدة مليار دولار امريكي)	الجدول 2-2
43	نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى صادرات الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الجدول 3-2
43	نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الجدول 4-2

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	الهيكل التنظيمي لصندوق التقد الدولي	الشكل 1-1
21	تطور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية	الشكل 2-1
22	تطور الاصدار السنوي للقروض الرهينة للأفراد الأمريكيين بمليار الدولار	الشكل 3-1
39	تطور اجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الشكل 1-2
40	تطور اجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الشكل 2-2
43	نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى صادرات الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الشكل 3-2
44	نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)	الشكال 4-2

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
62	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية ال مقترضة 2007-2008	الملحق 1
62	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2008-2009	الملحق 2
62	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2009-2010	الملحق 3
63	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية ال مقترضة 2010-2011	الملحق 4
63	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2011-2012	الملحق 5
63	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2012-2013	الملحق 6
64	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2013-2014	الملحق 7
64	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2014-2015	الملحق 8
64	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2015-2016	الملحق 9
65	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	الملحق 10

الرمز أو المختصر	المرادفات
NPL	وكالة التصنيف الدولي
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
DEA	شهادة الدراسات التطبيقية
IMF	صندوق النقد الدولي
IAS	المعايير المحاسبية الدولية

المقدمة

المقدمة:

عندما لاحت بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية في الأفق، وبدأ واضحا انتصار الرأسمالية الأمريكية، إنعقد مؤتمر بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف تصميم نظام نقدي دولي جديد، يصحح الفوضى الاقتصادية التي حدثت في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ويجول دون تكرار الأخطاء التي وقعت في تلك الفترة، ويعالج الدمار الذي تسببت فيه الحرب العالمية، وسرعان ما أثمرت مباحثات هذا المؤتمر نظاما نقديا دوليا جديدا، أطلق عليه نظام بروتين وودز، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي لإدارة هذا النظام والإشراف عليه، والعمل على استقراره.

وهكذا جاء صندوق النقد الدولي - ومؤسسات دولية أخرى - لإدارة النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية، حيث بدأ صندوق النقد الدولي عمله بمساعدة البلدان الأوروبية التي دمرتها الحرب، ثم إنتقل ليساعد البلدان المستقلة وكذا بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، على الانتقال إلى اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة والانفتاح على الأسواق الخارجية، ومن ثم مساعدتها على الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأصبح الداعي الرئيسي إلى ضرورة إعتناق جميع بلدان العالم اقتصاد السوق، على الطريقة الأمريكية باعتباره النموذج الأمثل لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة، وفي خضم هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يطلق عليها مرحلة عمولة الرأسمالية، إزداد معدل تكرار الأزمات المالية والاقتصادية، وأصبحت أكثر حدة، وأسرع انتشارا مما كانت عليه من قبل، فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع أزمة مالية في بلد ما، التي سرعان ما تنتقل إلى بلدان أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح المالي والتجاري في ظل العمولة، وهو ما شكل تهديدا قويا على استقرار النظام المالي العالمي واستقرار الاقتصاد العالمي ككل.

إكتسب صندوق النقد الدولي بعد إختيار نظام بروتين وودز، في بداية السبعينات دورا جديدا وموقعا رائدا في الفضاء المالي الدولي الجديد، من خلال العمل على المحافظة على استقرار النظام المالي والنقدي الدولي، حيث يقوم الصندوق بمحاربة الإختلالات التي قد تؤدي إلى وقوع أزمات مالية، ويساعد دوله الأعضاء على معالجتها في حالة وقوعها، وبالتالي يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي قد نجح و في ظل بيئة متغيرة، من التحول إلى مؤسسة مختلفة عن تلك التي أقرتها الدول المشاركة في مؤتمر بروتين وودز عام 1944م. و لقد لعب الصندوق دور في معالجة الأزمات المالية الدولية و المساهمة في استقرار النقدي و المالي الدوليين، خصوصا أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و الدول العربية، حيث شهدت العلاقات النقدية الدولية متغيرات عديدة خلال الفترة (2008م-2015م)، وقد ساهمت هذه التغيرات في إرتفاع قيمة إجمالي الدين الخارجي لمجموع الدول العربية المقترضة.

أولا. إشكالية الدراسة: بإعتبار صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة نقدية دولية تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، فإلى أي مدى تمثل فعالية صندوق النقد الدولي في أداء دوره في معالجة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال فترة (2008م-2015م)؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأدوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي لمعالجة الازمات المالية الدولية ؟
 - كيف تطورت المديونية الخارجية في الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً؟
 - ما هي العوامل التي تسببت في تطور المديونية الخارجية في الدول العربية خلال فترة (2008م-2015م) ؟
 - ما حجم المساعدات المقدمة للدول العربية من طرف صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2008م-2015م)؟
 - ما هي أهم الانتقادات و الإصلاحات الموجهة لدور صندوق النقد الدولي ؟
 - كيف يتمكن الصندوق من الاستمرار في دعم النمو و ضمان الاستقرار المالي العالمي في المستقبل؟
- ثانياً. فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- تدخل صندوق النقد الدولي لتقوية النظام المالي العالمي وزيادة استقراره، خاصة دوره في مساعدة الدول العربية المثقلة بالديون الخارجية خلال الفترة المدروسة.

- ساهمت تقلبات سعر الدولار كدور في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية النامية عامة والدول العربية خصوصاً.

- تعتبر الاضطرابات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خلال الفترة (2008م-2015م)

- من أهم العوامل التي ساهمت في تطور مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية.

- لقد كان لصندوق النقد الدولي دوراً في مساعدة الدول العربية المثقلة بالديون خلال الفترة (2008م-2015م).

- لكي يتمكن الصندوق من الاستمرار في دعم النمو و ضمان الاستقرار المالي العالمي في المستقبل، يتعين عليه العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات.

ثالثاً. الهدف من الدراسة: تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي ، مع التركيز على الدور الذي أنيط به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية 2008 م، خاصة أزمات المديونية الخارجية للدول العربية، وتقييم مدى فعالية التدخلات التي أحدثتها في أعقاب أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال فترة (2008م-2015م)، في تمكينه من أداء هذا الدور بكفاءة.

رابعاً. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموقع الهام والقوي الذي يحتله صندوق النقد الدولي ، في الساحة الدولية باعتباره مؤسسة دولية مهمتها الأساسية -نظرياً- حماية الاستقرار النقدي والمالي العالمي، عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء على الحد من التعرض للأزمات المالية والاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لها للوقاية منها أو علاجها في حالة عدم التمكن من تفاديها، ولكن الواقع يشير إلى أن هذه الأزمات أصبحت أكثر توتراً و أكثر حدة، وأسرع انتشاراً، مما يستدعي تقييم وتحليل دور هذه المؤسسة في هذا المجال، خاصة عقب الأزمة المالية العالمية 2008م ، التي أدت إلى حدوث إختلالات مالية وإقتصادية كبيرة في الاقتصاد الأمريكي- القائد الأول للنظام الاقتصادي الرأسمالي- لتطال بعد ذلك وبسرعة كبيرة جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية و خاصة الدول العربية على حد سواء.

خامسا. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- أهمية مؤسسة صندوق النقد الدولي في التخفيف من الأزمات المالية وكما لاذ أخير لهذه الدول، بم فيها المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

- يعد موضوع إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي من الموضوعات التي تحتل مساحة في النقاشات الاقتصادية الدولية، وتأتي هذه الدراسة للوقوف على مدى تمكن هذه المؤسسة من تحمل مسؤوليتها في الأزمات وبالتالي تكوين نظرة عن هذا الموضوع.

- ملاءمة الموضوع لميدان التخصص نقدي و بنكي .

سادسا. حدود الدراسة: تنطرق الدراسة إلى دور الصندوق في معالجة الازمات المالية العالمية مابعد الحرب العالمية الثانية عموما، وخصوصا دوره في معالجة أزمات المديونية الخارجية لعينة من الدول العربية و دراسة بعض مؤشرات المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة (2008م-2015م).

سابعا. منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي للازمات المالية العالمية، و المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على توصيف دقيق للظاهرة محل الدراسة (صندوق النقد الدولي)، ثم تحليل و تقييم أدائه في مرحلة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م) ، و تقدم قراءة موضوعية لأدائه، انطلاقا من بعض الاحصاءات و البيانات .

ثامنا : صعوبات الدراسة : من خلال الاعداد لهذه الدراسة واجهنا أثناء البحث :

- ضيق الوقت المخصص لإعداد الدراسة و خاصة المتعلق بمجهر الموضوع خاصة .

- صعوبة التنقل في ظل التدابير الوقائية لفيروس كورونا، و نظام التفويج و الالتقاء بالأساتذة فيم يخص المشورة و التوجيه .

تاسعا : هيكل الدراسة: صمم هيكل هذه الدراسة على النحو التالي:

لمحاولة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، صمم هيكل هذه الدراسة على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول الإطار العام لدور صندوق النقد الدولي في المحافظة على الاستقرار النظام النقدي و المالي الدولي ، حيث نتعرض فيه لتأسيس الصندوق و سيرورته ، تطور دور الصندوق بعد الحرب العالمية الثانية و أهم أزماته ، و تطرق الى بعض الدراسات السابقة في الموضوع و موقع الدراسة منها.

وقد اهتم الفصل الثاني باستعراض و تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م) التي مرت على الدول العربية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وكان لها تأثير كبير وعميق على اقتصاديات هذه البلدان و البلدان النامية وفيها تطرق الى سبل المساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة المديونية الخارجية ، و الى تطور الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م) ، و تقييم لأداء صندوق النقد الدولي في معالجته لأزمة الديون الخارجية للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2015).

الفصل الأول: الإطار العام لدور صندوق النقد الدولي في المحافظة
على الاستقرار النظام النقدي والمالي العالمي.

المبحث الأول: ماهية وسيرورة صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي العالمي بعد الحرب
العالمية الثانية وأهم أزماته.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تمهيد:

عقدت الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اجتماعات لوضع بنية مالية دولية أكثر استقراراً للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عقد نظام بروتين وودز 1944م، حيث نتج عنه تأسيس صندوق النقد الدولي لتقديم معونات في مجال موازين المدفوعات، وفي المساهمة في معالجة والإنقاذ من حدة الأزمات المالية التي خلفت آثاراً وانعكاسات على إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، والتي أدت بدورها إلى انهيار العديد من الأسواق المالية وإفلاس العديد من البنوك وانهيار العملات وغيرها من الانعكاسات، و ذلك لأجل تحقيق استقرار نقدي و مالي دوليين الذي يكمن في تدخلاته في القضاء أو التخفيف من حدة الأزمات المالية الدولية أو على المستوى القطري أو الإقليمي .

المبحث الأول: ماهية وسيرورة صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة تتكون من مجموعة من الأعضاء وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد اتسعت عضويته وازدادت أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية، كما أن له دور في الحفاظ على استقرار النظام المالي والنقدي العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في جويلية 1944م في مؤتمر بروتين وودز في ولاية نيوها مبشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو 44 حكومة على إطار التعاون الإقتصادي، خلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المتخلفة الدفاع عن إقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية في إعادة النظر في الخطوات المختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، ولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتين وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة لميثاق اتفاقية التأسيس مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف¹.

بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم اقتراحات لإنشاء صندوق النقد الدولي عن طريق مشروعين:

1- **المشروع الأول.** اقتراحات مشروع كينز: قد تضمن إنشاء اتحاد دولي للمقاصة تكون مهمة شبيهة بمهام البنك المركزي في النظام المحلي في إدارة النقود، وتتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور، وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب، وترتبط العملات بوزن معين منه، وقد أعطى النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية، أو إذا زادت التجارة الدولية وبالإشارة إلى أن كمية النقد الدولي تتحدد ليس على أساس احتياطات الذهب وإنما على أساس التجارة الدولية².

2. **المشروع الثاني.** اقتراحات هاري وايت: إن النظام النقدي يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف، ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية، التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتحقيقاً لهذه الغاية تودع الدول الأعضاء حصصاً تتكون جزئياً من الذهب ومن عملاتها المحلية ومن بعض أذونات الحكومات، وأن يكون حجم الحصص على أساس دخل الدول القومي وما يجوزتها من الذهب وعملات أجنبية، وهذا الاقتراح يعبر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك أكبر كمية ذهب وتنتج أعلى دخل في العالم³.

الجدول رقم(1-1): الدول التي حضرت مؤتمر "برتن وودز"

1-أستراليا	2-الأكوادور	3-لكسمبورغ	4-البيرو
5-بلجيكا	6-مصر	7-المكسيك	8-الفلبين

¹ . شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 299-300.

² - د/ العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ص: 127.

³ - المرجع نفسه ، ص: 127.

9-أيرلندا	10-الو.م.أ	11-بوليفيا	12-البرازيل
13-غواتيمالا	14-كندا	15-اليونان	16-بولونيا
17-الشيبي	18-يوغسلافيا	19-نيكارغوا	20-باراغواي
21-هولندا	22-السلفادور	23-النرويج	24-هايتي
25-تشيكوسلوفاكيا	26-باناما	27-الهندوراس	28-الصين
29-كوومبيا	30-الهند	31-فنزويلا	32-إفريقيا لبيريا
33-كوستاريكا	34-العراق	35-إثيوبيا	36-الاتحاد السوفيتي
37-الدومينكان	38-كوبا	39-إيران	40-فرنسا
41-الأوروغواي	42-سلفادور	43-المملكة المتحدة	44-إتحاد جنوب إفريقيا

المصدر: أحمد فرحات، مدونة سياسية بعنوان صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول: الموقع الإلكتروني :
http://ahmedfarblogpostcom/p/blogpaghtml:-

الفرع الثاني، تعريف صندوق النقد الدولي: تعددت التعارف لصندوق النقد الدولي منها:

1-صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية أنشأت سنة 1944م في مؤتمر بروتين وودز بأمريكا، يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي، أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشة تأسيسه، وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية للدول بعد الحرب العالمية الثانية¹.

2-عرف صندوق النقد الدولي بأنه منظمة عالمية تظم في عضويتها 189 بلدا، و تأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي، ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية و تشجيع زيادة فرص العمل و النمو الاقتصادي القابل للاستمرار و الحد من الفقر في جميع أنحاء العالم.

-يعرف صندوق النقد الدولي على أنه الوكالة المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أوكلت لها مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له دور محوري في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من سلبياتها².

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وأهدافه.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

في 30أفريل 2018م، بلغ عدد العاملين في الصندوق 2314 من الموظفين المتخصصين وموظفي الإدارة العليا، و 430 من موظفي الخدمات المساندة، كما بلغ عدد البلدان الأعضاء الممثلة في موظفي الصندوق 146 بلدا من أصل 189 بلدا عضو³. و في سنة 2020 بلغ عدد الأعضاء 190 عضوا، تتولى تسيير أعمال الصندوق الأجهزة الآتية :

1 -مجلس المحافظين : هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي، ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد

1 - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص:91.

2 - لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول , الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية , جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 21- 20 أكتوبر 2009م، ص: 02.

3 - صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي"، 2018، ص78 .

عضو، ويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو، وقد فوض مجلس المحافظين معظم صلاحياته إلى المجلس التنفيذي، مع الاحتفاظ بحقوق منها: حق الموافقة على زيادات الحصص، و توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، وانضمام بلدان الأعضاء جدد إلى الصندوق، وانسحاب أعضاء منه على أساس إلزامي، وما يدخل من تعديلات على إتفاقية تأسيس الصندوق و نظامه الأساسي¹.

ويعقد المجلس على الأقل اجتماعا واحدا سنويا لاتخاذ القرارات المطلوبة لعمل الصندوق أو للتصويت كما يمكن أن يجري التصويت أيضا عن طريق المراسلة².

2. المجلس التنفيذي: يتألف من 24 عضوا الذين تم انتخابهم من طرف مجلس المحافظين ويضطلع بمهمة تسيير أعمال الصندوق اليومية وبممارس الصلاحيات المخولة له من مجلس المحافظين، بالإضافة إلى الصلاحيات التي تحولها له إتفاقية تأسيس الصندوق. و يناقش المجلس كل جوانب عمل الصندوق، من التقارير السنوية التي يصدرها خبراء الصندوق بشأن سلامة اقتصاديات البلدان الأعضاء إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. وعادة ما يتخذ المجلس قراراته على أساس توافق الآراء، لكنه يعتمد في بعض الأحيان على أخذ الأصوات بشكل رسمي³.

3. اللجان الوزارية: يتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجتين وزاريتين، هم: ⁴

- **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:** تضم اللجنة 24 عضوا من بين مجموعة المحافظين الممثلين للبلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، وتجتمع اللجنة مرتين سنويا، لمناقشة مسائل إدارة النظام النقدي والمالي الدولي، أو اقتراحات المجلس التنفيذي بتعديل إتفاقية تأسيس الصندوق، أو أي مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتصدر اللجنة عقب كل اجتماع بيانا يلخص آراءها يسترشد به الصندوق في برنامج عمله. وتعمل اللجنة على أساس توافق الآراء ولا تُجري عمليات تصويت رسمية.

- **لجنة التنمية:** هي لجنة مشتركة بين مجلسي المحافظين في البنك والصندوق، مهمتها تقديم المشورة حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وتتألف اللجنة من 25 عضوا (عادة ما يكونون وزراء للمالية أو التنمية) وتمثل فيها كافة البلدان الأعضاء في المؤسسات وتعمل في الأساس كمنتدى لبناء توافق الآراء بين حكومات الأعضاء في أهم القضايا الإنمائية.

4. إدارة الصندوق العليا: مدير عام الصندوق هو رئيس مجلسه التنفيذي، كما أنه رئيس هيئة موظفيه. ويتولى المجلس التنفيذي تعيين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويساعده في أداء وظائفه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب للمدير العام. ويجوز للمحافظين والمديرين التنفيذيين ترشيح مواطنين من أي بلد عضو في الصندوق لشغل هذا المنصب⁵.

5 - مكتب التقييم المستقل: أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام 2001، بغرض تقييم سياسات الصندوق وأنشطته تقييما مستقلا وموضوعيا، ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل دون أدنى تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق، ويتولى المكتب مهمة تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم الحوكمة المؤسسية ووظائف المجلس التنفيذي المتعلقة بالإشراف⁶.

1 - صندوق النقد الدولي، "كيف تصنع قرارات الصندوق"، صحيفة الوقائع، الصادرة في 30 أبريل، 2016، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/governa.pdf>

2 - عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية (منظمتها- شركاتها- تداعياتها)"، الدار الجامعة مصر 2008، ص 97.

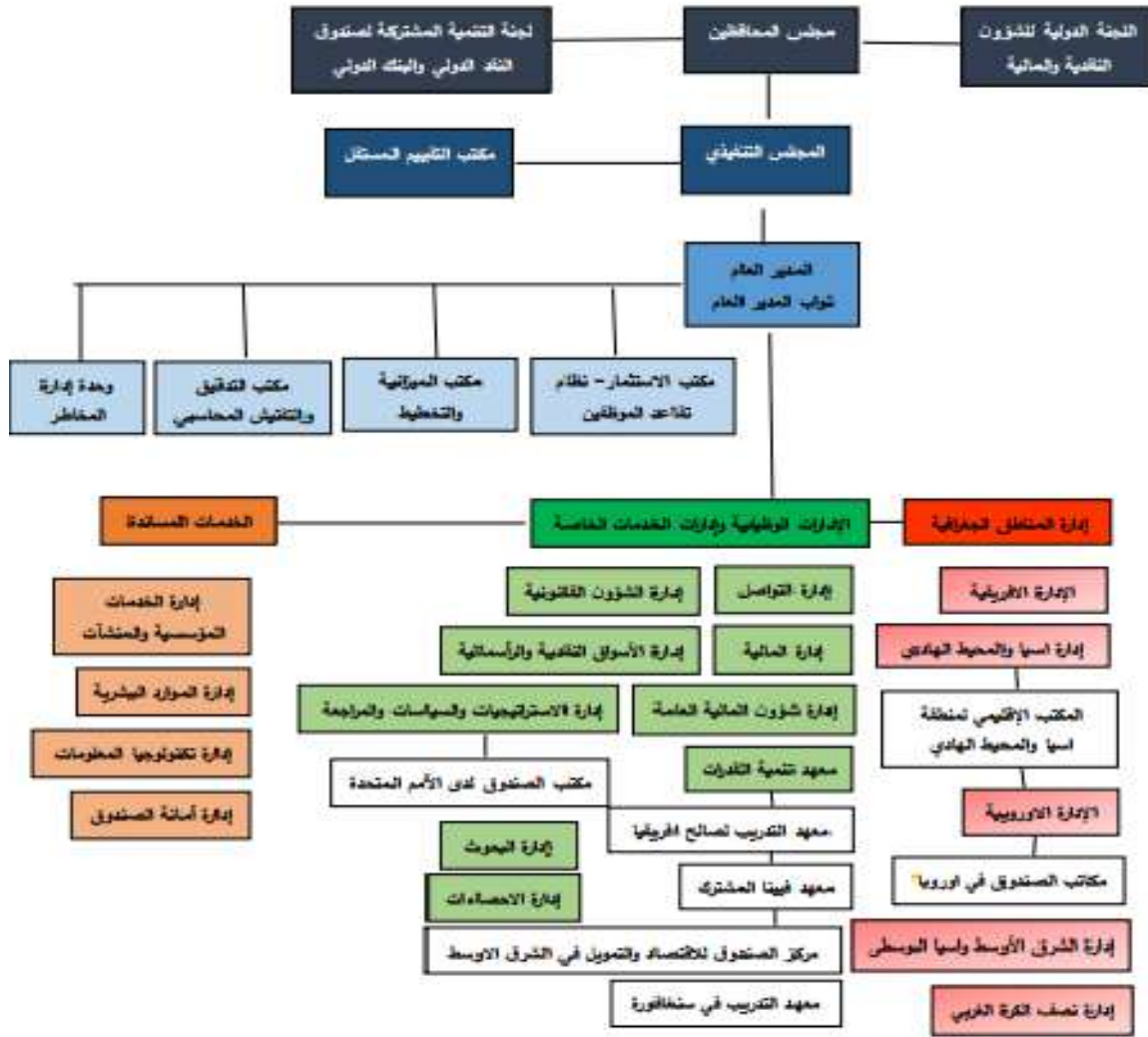
3 - صندوق النقد الدولي، "كيف تصنع قرارات الصندوق"، صحيفة الوقائع، الصادرة في 30 أبريل، 2016، نقلا عن الموقع الإلكتروني <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/governa.pdf>

4 - صندوق النقد الدولي، "كيف تصنع قرارات الصندوق"، مرجع سابق، لا يوجد رقم الصفحات.

5 - المرجع نفسه، لا يوجد رقم الصفحات.

6 - صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي"، سنة 2018 ص 82.

الشكل (1-1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي



المصدر: www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي: يقوم صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة في المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي كالتالي:

- 1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيم يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- 2- تسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل وللدخل الحقيقي، والحفاظ عليها¹.
- 3- اختيار أسعار التعادل والعمل على استقرارها، بمعنى أن الحدود العليا والدنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء، لا يجب أن تحيد عن سعر التعادل بأكثر من 1% (ارتفاعات وانخفاضات).
- 4- ضبط أسعار الصرف للعملة الوطنية لتصحيح الاختلال الأساسي في موازين مدفوعات الدول المختلفة، فالصندوق يوافق تلقائياً على تخفيف قيمة عملة ما إذا كان التغيير التخفيض في حدود 10% من سعر التعادل الخاص بهذه العملة، أما إذا كان التغيير

¹ . ستانلي فيشر " الأزمة الآسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02 سنة 1998م، ص: 03.

- مساوياً أو أكثر من 10% فيجب الحصول على موافقة مسبقة من الصندوق، ولا يمنح الصندوق هذه الموافقة إلا بعد الاستقصاء عن الوضع الاقتصادي والنقدي والمالي العضو في صندوق النقد الدولي¹.
- 5- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية².
- 6- توفير الثقة للجمهور لجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بصورة مؤقتة في ظل ضمانات كافية وبذلك توفر لهم الفرصة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتهم بدون اللجوء لتدابير تدمر الازدهار الوطني أو الدولي³.
- 7- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء، والحد من درجة اختلال هذا التوازن⁴.
- 8- مراقبة تطورات السياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها الصندوق طوال عمله، مثل حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في إطار مراجعته السنوية لأداء الاقتصاد الياباني لعام 2000م. على تنشيط النمو بالحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة وتشجيع إعادة الهيكلة في الشركات والبنوك وتعزيز جهود التحرير والمنافسة.
- 9- تقديم المساعدات الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الأعضاء، وبنوكها المركزية وفي ذلك تدخل الصندوق في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي لمساعدة دول البلطيق وروسيا، وغيرها من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً، في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية جزء من عملية التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد القائم على السوق⁵.

المطلب الثالث: الوظائف والموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: وظائف صندوق النقد الدولي.

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والنتائج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني، أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان، أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف وسياسات القطاع المالي بم في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وإنخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات⁶.

و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف التالية:

1. توفير السيولة الدولية من خلال تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة.

1. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصرحة والسياسات النقدية، دار الجامعة، الاسكندرية، 2001م، ص: 51.

2. جرمي كليفت "ما هو صندوق النقد الدولي؟"، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الأنترنت للصندوق، www.ing.irg، 2008/02/01م، لا يوجد ترقيم صفحات.

3. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998م، ص: 29.

4. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999م، ص: 158.

5. كريمة محمد الزكي، أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف الاسكندرية، 2004م، ص: 23.

6 - جرمي كليفت، مرجع سابق، لا يوجد ترقيم الصفحات.

2. عمليات بيع الذهب و توزيع أرباحها على الدول النامية الأعضاء لعلاج خلل موازين مدفوعاتها.
3. التمييز في أسعار الفائدة و أجل الائتمان الذي يوفره الصندوق للدول الأعضاء و التي تتفاوت من تسهيل إلى آخر مما يؤثر على حجم المعروض النقدي العالمي و على توجيه حركة رؤوس الأموال.
4. توجيه الموارد المالية من الدول الأعضاء التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها إلى الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، و التي تقوم بسداد ما تحصل عليه من موارد مالية بعد ذلك ، عندما يحدث تحسن في موازينها و هو ما يمكن اعتباره مصدر من مصادر السيولة الدولية.
5. التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق، بعلاج الاختلالات الهيكلية ، حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية، عمليات التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات بعلاج الاختلال في التوازن الهيكلي ، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل ، و يمثل ذلك تداخلا كبيرا مع اختصاصات و وظائف البنك الدولي.¹
6. الرقابة على تثبيت أسعار الصرف، حيث يقوم الصندوق بالرقابة الشديدة على سياسات الصرف التي يتبعها الأعضاء ولهذا الرقابة أسلوبان، الأول تحديد المعايير التي يفترض أن يكون السلوك الإقتصادي، الثاني التأكد عن طريق الفحص الدقيق والمشاورات والمناقشات أن العضو المعني ملتزم بتطبيق تلك المعايير، وعلى أن يتعهد بصفة خاصة بالآتي:
 - السعي إلى توجيه سياساته الاقتصادية والمالية نحو هدف دعم النمو الاقتصادي المنظم في ظل ثبات معقول للأسعار.
 - السعي إلى دعم الاستقرار الدولي بتعزيز الشروط الاقتصادية و المالية الأساسية بطريقة منظمة ونظام نقدي لا يتجه إلى خلق اضطرابات
 - تجنب التلاعب في أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي.
 - إتباع سياسات الصرف التي تتفق مع التعهدات الواردة في النظام الأساسي و إجراءات الصرف.²

الفرع الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

تتعدد مصادر تمويل صندوق النقد الدولي، و من أبرزها نجد اشتراكات الدول الأعضاء المتمثلة في الحصص، كما بإمكانه الاقتراض من الدول لات الفائض أو الهيئات المالية لاستكمال موارده و قدراته التمويلية من مساعدة أعضائه. هذا إضافة للمواد التي من الممكن الحصول عليها جراء بيعه لاحتياطات الذهب الموجودة لديه، كما يحصل الصندوق على فوائد و رسوم نظير استعمال موارده.

- 1- **حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي:** هي الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق ووحدة حسابه، أنشئت سنة 1969 بهدف تعزيز السيولة الدولية في تلك الفترة وليصبح بذلك مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، في عملة وهمية وليست استحقافا على الصندوق و إنما هي استحقاك متوقع على العملات القابلة للتحويل.
- تنحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي من خلال سلة من العملات، متمثلة في (اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، و الدولار الأمريكي)، و تنحدد قيمة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكي و تحسب هذه القيمة من خلال مجموع المبالغ المحددة لعملات السلة الأربع حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن

1 - حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998 ص 29.

2 - أبو غازي ، 2007/11/17 : www.nahda.info/index/docs/Arabic/awareness/imf.txt

كما يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه (المادة الخامسة القسم الأول، و المادة الثامنة عشر) أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص عضويتها.¹

ويتحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعياً، ويقوم على متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثلة على أدوات الدين قصيرة الأجل في أسواق المال التي تتداول فيها العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة.

2- اشتراكات الدول الأعضاء: تعتبر حصص الأعضاء من أهم الموارد التي يعتمد عليها الصندوق، إذ تُخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عموماً حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغاً يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة، أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو.² ، كما تُخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل، و تتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين:

أ - تتيح المراجعة العامة للصندوق أن يحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

ب - تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

3- الاقتراض: يمكن لصندوق النقد الدولي كمنظمة اقتصادية دولية تأخذ و تعطي ، على الساحة الدولية أن تلجأ للاقتراض لتدعيم مواردها و تتخذ الافتراضات الأشكال التالية :

3-1. الاقتراض من الأسواق المالية : وذلك كي يعوض النقص في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء و تعتبر تلك الإمكانية جد هامة، خاصة عندما نعرف أن احتمال اقتراض أغلبية الدول 100% من حصصها وارد ما دام النظام يسمح بذلك.

3-2. الاتفاقات العامة للاقتراض:³ أنشئ هذا الاتفاق في 13 ديسمبر 1961م و الذي دخل حيز التطبيق في 24 أكتوبر 1962م و هو اتفاق مع 10 دول مصنعة .

ولقد جاء ذلك الاستعمال الأول لإمكانية الاقتراض من طرف صندوق النقد الدولي تحسباً لما قد يحدث من عجز ينجر عن سحب مبالغ كبيرة من قبل بلدان جعلت من عملاتها قابلة للتحويل ، و خاصة فرنسا و كان صندوق النقد الدولي قد قام بدراسة تلبية طلبات البلدان الأعضاء من الموارد المالية اقترح إثرها السيد جاكسون (الذي كان مديراً لصندوق النقد الدولي آنذاك) في فيفري 1961 أن يضع الصندوق اتفاقات اقتراض دائمة مع البلدان الدائنة كي يمكن استعمالها في تمويل المسحوبات الكبيرة من الصندوق ، و بذلك كان ذلك الاقتراح هو أساس اتفاقات الاقتراض العامة ، و كانت مدة ذلك الاتفاق 5 سنوات ، أما قيمته فقد بلغت 6مليارات من الدولارات تعهدت سويسرا بإضافة 200 مليون دولار لها (865 مليون فرنك سويسري) ، هذا و لقد استفادت بريطانيا من ذلك الاقتراض عندما سحبت من الصندوق مليار دولار سنة 1964 ثم 1.4 مليار دولار سنة 1965 أما فرنسا فقد استفادت بسحب 745 مليون

¹ - صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، صحيفة الوقائع، 2014/12/22، www.imf.org/external/Arabic/np/exr/facts/sdra.htm

² - صندوق النقد الدولي، من أين تأتي أموال الصندوق؟، صحيفة الوقائع، 2014/12/21،

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm>.

³ - الطالب برباص الطاهر ،رسالة ماجستير تخصص نقود و تمويل ، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد ،دراسة حالة الجزائر ،جامعة بسكرة ، سنة 2008/2009، ص48-ص49

دولار سنة 1968 ثم 985 مليون دولار سنة 1969 كما استفادت منه الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978 .

لكن هذه الآلية لا تخلو من عيوب منها أنها تنتقص من سلطة المنظمة ما دامت محصورة في الدول العشرة المشاركة فيها.

3-3. الاتفاقات الجديدة للاقتراض:¹ هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و38 بلدا عضوا ومؤسسة مالية، بما في ذلك عددا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، و لا يصبح المقترح المقدم من طرف المدير العام بشأن تفعيل اتفاق جديد للاقتراض فعالا إلا إذا قبله مشاركون يمثلون 85% من إجمالي الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت. ومن ثم يوافق عليه المجلس التنفيذي، ويمكن تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض لفترات تصل إلى ستة أشهر وبعد التفعيل، يمكن أن توفر ما يصل إلى 370 مليار (وحدة ح س خ) حوالي (573 مليار دولار أمريكي) من الموارد التكميلية.

3-4. الاتفاقات الثنائية للاقتراض: حيث سعت إدارة الصندوق إلى تعزيز مواردها في إطار الاتفاقيات الثنائية من خلال اتفاقيات شراء السندات. وتمت الجولة الأولى من هذه الاتفاقيات في الفترة 2009_2010م وقد أوقف العمل بهذه الاتفاقيات الثنائية منذ الأول من افريل 2013.²

3-5. المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية: توفر ترتيبات التمويل الإقليمية مساعدة مالية للبلدان التي تواجه مشكلات، استنادا إلى الموارد المجمعة أو الملتزم بها على المستوى الإقليمي، ومنذ الأزمة المالية العالمية، أقر بهذه الترتيبات باعتبارها طبقة مهمة من شبكة الأمان المالي العالمية، إذ يمكن أن يكون لترتيبات التمويل الإقليمية انعكاسا كبيرا على أداء النظام النقدي الدولي وعلى عمل الصندوق.³

4-4. حيازات الذهب: تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي 90,5 مليون أوقية بالوزن الترويسي (ما يعادل 2814.1 طنا متريا)، مما يجعل الصندوق ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم، غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدودا صارمة لاستخدام هذا الذهب، فالصندوق يجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات الأعضاء، ولكن يحظر عليه شراؤه أو إجراء أي معاملات أخرى فيه.⁴

5-الفوائد والرسوم: إلى جانب الموارد المذكورة أعلاه، تعتبر الفوائد والرسوم من أهم الموارد التكميلية، والتي تتولد جراء إقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء 189؛ فعادة ما تكون قيمة الرسوم 0,5% سنويا من قيمة القرض، أما سعر الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق ويسمى بمعدل الرسم الأساسي، وهو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة.⁵

1 - Fonds monétaire internationale, fiche technique, Accords permanents d'emprunt du FMI ,p.p,01_02, le 26/12/2014. www.imf.org.

2 - صندوق النقد الدولي، من أين تأتي أموال الصندوق؟، مرجع سبق لكره

3 - أ د/ علاوي محمد لحسن، المؤسسات النقدية و المالية الدولية ،دروس مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر نقدي و بنكي ،جامعة قاصدي مرباح بور قلة . 2017/2016.ص19.

4 - نفس المرجع السابق. ص19.

5 - نفس المرجع السابق.ص20.

المبحث الثاني: تطور النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأهم أزماته.

لقد عرف النظام النقدي بعد الحرب العالمية الثانية عدة تطورات و تغيرات، نتيجة الإنهيارات المتتالية من مخلفات الحرب العالمية الثانية و قبلها و ظهور الأزمات الاقتصادية في شتى دول العالم، فقد تم استخدام عدة أنظمة نقدية دولية من نظام لآخر، حيث بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح النظام النقدي يركز على أنظمة أخرى بخلاف نظام المسكوكات الذهبية.

المطلب الأول: مفهوم وتطور النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الأول: تعريف النظام النقدي الدولي.

هو عبارة عن مجموعة من القواعد و التنظيمات المتفق عليها دوليا، و تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول و تحديد أنواع النقود المقبولة دوليا، و ضبط العملات النقدية من خلال سعر صرف العملات اتجاه بعضها البعض، و كل هذا من أجل تدعيم فعالية المبادلات الدولية التي تنيرها العلاقات الاقتصادية الدولية، متمثلة في انتقال السلع و الخدمات و انتقال رؤوس الأموال و كذلك القوة العاملة، و تتضمن وجود مؤسسات نقدية دولية.¹

الفرع الثاني: النظام النقدي الدولي بين (1944م-1973م):

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات عنيفة في نظامه النقدي، و معدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة و بريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد، يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب و لهذا الغرض نظمت مؤتمرا في مدينة بروتين وودز بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944م شارك فيه 44 دولة و كان كل من جون مينارد كينز و هاري وايت- بمثابة مهندسا المؤتمر - و قد أقر المؤتمر نظاما نقديا جديدا قائما على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار لكل أونصة من الذهب، و نتيجة لذلك يحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية، و بالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به، و قد استمر العمل بهذا النظام قرابة 25 سنة حتى انهياره في عام 1971م، و قد استهدف هذا النظام أساسا حرية التجارة الدولية و إلغاء القيود على المدفوعات الدولية.²

وبخصوص انهيار نظام بروتين وودز (1971م-1973م) و فشله بسبب ما احتواه من تناقضات و لم ورد على سيره وتنفيذه من قيود وحواجز أهمها:

- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول القيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب.
- إن هذا النظام عان من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة الدولار، وهذا يعني أن استقرار النظام النقدي متوقف على استقرار الدولار و فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل.

- لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.³

1 - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2014، ص 177.
2 - تكواشت رانيا، دور النظام المالي و النظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي، مجلة ايكوفان، جامعة جيجل، 2020، ص 41.
3 - خالد المرزوك، محاضراته في كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بابل العراق، السنة غير مذكورة، ص 87.

وقد زاد من سوء الوضع انخفاض أسعار الفائدة للولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال من أمريكا إلى أوروبا.¹

الفرع الثالث. النظام النقدي الدولي والتعويم المدار:

يعتمد النظام النقدي الدولي بعد 1973م على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، وذلك بعد انهيار نظام بروتين وودز، وبغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبية، ووفقا لهذه القاعدة تتدخل السلطات النقدية لكل دولة في أسواق الصرف، للحد من آثار تقلبات أسعار الصرف على المدى الطويل.

وفي سنة 1976م، إعترفت اتفاقية جمايكا رسميا بهذا النظام، وترك لكل دولة حرية الاختيار لنظام الصرف الأجنبي المناسب لها، شريطة عدم الإضرار بالاقتصاد العالمي، وطبقت الاتفاقية عمليا ابتداء من افريل 1978م، و في ظل هذا النظام تحتاج الدول إلى احتياطات دولية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبية على المدى القصير، و حاليا يتم التدخل بالدولار الأمريكي.²

الفرع الرابع: النظام النقدي الأوروبي.

قام الإتحاد الأوروبي في مارس 1979م بوضع النظام النقدي الأوروبي كخطوة لتحقيق التكامل النقدي الأوروبي، حيث أنشئت وحدة نقدية جديدة ايكو، ويسمح لعملات الدول الأعضاء بالتغيير في حدود 2.25% فوق أو تحت سعر التعادل مع الايكو، مع التعويم المشترك مقابل الدولار وغيره من العملات.

أنشئ لذلك صندوق التعاون النقدي الأوروبي، لمساعدة دول الأعضاء في حالة اختلال موازين مدفوعاتها في المدى القصير والمتوسط، ثم أنشئت وحدة نقدية أوروبية واحدة هي اليورو، وبنك مركزي أوروبي، وذلك بمقتضى معاهدة ماستر يخت في 1991م عمليا حل اليورو محل 12 عملة وطنية في دول الإتحاد الأوروبي في جانفي 2002م.³

- حدث في الظروف الحالية العالمية مع اجتياح روسيا لدولة أوكرانيا ، بم يسمى الأمن القومي الروسي وخوفا من أطماع وتوسع حلف الناتو الأوروبي الأمريكي ، ومع زيادة ضغط العقوبات الدولية على روسيا، لجأت هذه الأخيرة الى العودة الى نظام الذهب وربطه بعملتها الروبل بدلا من التعامل بعملة الدولار، وحاولت التنحي عن التعامل بالبترو دولار واستبداله بالبترو روبل وهو ما يؤدي الى التفكير لبعض الدول الى العودة ولو إقليميا الى قاعدة الذهب القديمة.

المطلب الثاني: نماذج عن الأزمات المالية التي مست النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

عرف الاقتصاد العالمي في ظل لنظام بروتين وودز نموا مزدهرا ، بقيادة الدول الرأسمالية وشهدت انتعاشا وتراكم رأس المال ودرجة عالية من الاستقرار النقدي⁴ ، لكن مع منتصف الستينيات شهد عدة هزات نقدية أهمها:

1- حنان الجشعم، محاضرات كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جامعة جدة ، السنة غير مذكورة ، ص 04 .

2 - د/ عبد القادر خليل ، مرجع سابق ، ص 203-ص 204.

3 -د/ عبد القادر خليل و مرجع سابق ، ص 204.

4 -رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 1998ص 45، بالتصرف.

الفرع الأول. أزمة الدولار وانهيار نظام بروتين وودز:

حيث تعرض النظام النقدي الدولي في بداية السبعينيات هزات عنيفة أظهرت ضعفه وخلقت أزمة ثقة بالدولار، وأصبح الطلب أكثر على الذهب، مما عرض الدولار لموجة من المضاربات الحادة دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف شراء وبيع الدولار بالذهب بسعر 35 دولار للأوقية في 1971 وبذلك انهار نظام بروتين وودز وحصلت فوضى عارمة في أسواق الصرف الأجنبي.¹

1- أسباب انفجار الأزمة : من بين اسباب انفجار هذه الأزمة نذكر ماييلي ماييلي:²

- عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وذلك بسبب تراجع القوة التجارية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، وزيادة الإنفاق العسكري الأمريكي في الخارج، حيث كانت لحرب فيتنام آثارا على النظام النقدي الدولي بسبب قيام المسؤولين الأمريكيين بتمويل تلك الحرب عن طريق التضخم، وهكذا عرف ميزان مدفوعات الولايات المتحدة عجزا متزايدا منذ أواسط الستينيات. - إعلان أربعة عشر بلدا أوروبا عن حرية التحويل لعملائها وتحرير التحويلات الخارجية من القيود بعد التحسن المستمر الذي طرأ على موازين مدفوعاتها.

- امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من المشروعات في مختلف القطاعات، ورافق زيادة التدفقات الاستثمارية الأمريكية إلى البلدان الأوروبية دخول الدولارات الأمريكية إلى تلك البلدان.

- بعد أن تجاوزت البلدان الأوروبية عجزها، تحولت إلى اقتصاديات ذات فوائض، مما اضطر بالكثير منها خاصة فرنسا لتحويل ما لديها من دولار إلى ذهب.

- نتج عن تحويل بعض البلدان الأوروبية الدولار إلى ذهب على أساس السعر المعلن عنه في بروتين وودز، خروج كميات كبيرة من الذهب من الولايات المتحدة، ومنه إنخفضت إحتياطاتها من الذهب من 74% من إجمالي إحتياطات العالم الرأسمالي عقب الحرب العالمية الثانية ، إلى حوالي 25% في مطلع السبعينيات.³

وهكذا أدت هذه العوامل مجتمعة إلى فقدان الثقة في الدولار الأمريكي وأعلن الرئيس الأمريكي في 1971م، بعدم إلتزام بلده بتحويل الدولار إلى ذهب، وأن الدولار أصبح معوما، وقد كان هذا القرار بمثابة إعلان عن انهيار نظام بروتين وودز.⁴

2- من أهم نتائج هذه الأزمة:⁵

- بعد انفجار الأزمة بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية، وقف تحويل الدولار إلى ذهب، عمت فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي لمدة ثلاثة أشهر، فقد لجأت بعض البلدان الأوروبية إلى تعويم عملائها مما أدى إلى رفع قيمها بنسب متفاوتة، وقامت فرنسا بإنشاء سوقين لعمليتها، أحدهما للمعاملات التجارية التي بقيت تجري بالقيمة الاسمية للفرنك، والثاني للمعاملات المالية حيث سمح لسعر صرف الفرنك بالتعويم، كما اتخذت بلدان أوروبية أخرى إجراءات مختلفة في هذا الاتجاه أو ذاك.

- خفض القيمة الذهبية للدولار، حيث تم الاتفاق على رفع قيمة الأوقية الواحدة من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار.

1 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999ص.225 بالتصرف.

2 - عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي (الآليات و السياسات)، دار هومة الجزائر، سنة 2003، ص 80-89؛ بالتصرف، رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص.166-167.

3 - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990ص378. بالتصرف

4 - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 207. بالتصرف

5 - هيل عجمي الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل الأردن 2014، ص 310، ص 212، ص321. بالتصرف

- استمرار حصول عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي، وخلق إضافات جديدة إلى الأرصدة الدولارية المحتفظ بها في الخارج لدى السلطات النقدي.

- زيادة تعرض الدولار الأمريكي إلى ضغوط شديدة أدت إلى تخفيضه للمرة الثانية في أقل من أربعة عشر شهرا، ومنه فقد قررت بعض البلدان الأوروبية إلى تعويم عملاتها مقابل الدولار و عملات أخرى مثل الين الياباني.

- دخول عدة اقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية في ركود عام 1974م، وسبقته ظهور أزمة نفطية 1973م.

الفرع الثاني: أزمة المديونية الخارجية،

لا تعتبر المديونية الخارجية ظاهرة حديثة بل هي ظاهرة قديمة، يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر فقط على بلدان العالم الثالث، فتاريخ المديونية الخارجية يبين لنا بأن الولايات المتحدة وكندا واليابان قد لجؤوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر.

1- تعريف المديونية الخارجية: من تعاريف المديونية الخارجية نجد:

- نظرًا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية وقامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو التالي: "إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين، يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي دولة ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" وسمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

- المديونية الخارجية هي إتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقة، مع التزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها، خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض.¹

- المديونية الخارجية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعاً إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.²

2- مراحل أزمة المديونية: نخص بالذكر مراحل أزمة المديونية لم بعد الحرب العالمية الثانية :

ترجع جذور المديونية الخارجية إلى المراحل الكبرى التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول الصناعية، و على الأخص إلى مرحلة النشوء وتطوير رأسمالية إحتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية، وبشكل عام يمكن النظر للمديونية في أفقها عبر مرحلتين من النمو بعد الحرب العالمية الثانية:

- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات :

يشير استعراض الأوضاع الاقتصادية الأولية خلال هذه الفترة أنها ، شهدت تغيرات عظيمة إبتداء من التوقيع على إتفاقية (بروتين وودز) التي بموجبها تم صياغة نظام اقتصادي جديد من مختلف العناصر الاقتصادية، ووضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة ، وكذلك تشجيع التدفقات الأولية لرأس المال للأغراض الإنتاجية و تبع ذلك إنشاء مؤسسات دولية تفي بهذا الغرض مثل

1 - أياد حماد، المديونية الخارجية للبلدان النامية و اسبابها و سبل مجابتهها، مجلة جامعة الانباء للعلوم الاقتصادية و الادارية، 2008، ص 3.

2 - أمال قحايرية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 03، ص 146.

البنك الدولي لغرض إعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، كذلك إنشاء صندوق و ذلك لإعطاء أكبر قدرة ممكن لتحقيق السيولة الدولية، إلا أن أهم ما شاهده بدايات هذه الفترة وخاصة على الصعيد الدول النامية، فقد حصلت الكثير من الأقطار استقلالها السياسي ، و بالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها الاقتصادية ففي العام 1955م كانت المعطيات تشير إلى أن ديون البلدان النامية كانت بحدود (8 مليارات دولارات)، و بنهاية الخمسينات كانت هذه الديون قد تضاعفت بسبب حصول عدد من الدول على استقلال، و في الستينات تابعت الدول النامية الارتباط بشكل رئيسي بالمساعدة العامة للتنمية لتأمين تمويل نموها آنذاك الأمر الذي أدى إلى سرعة تمي ديونها الخارجية حيث بعد هذه الديون 36 مليار دولار في عام 1967م و 66 مليار دولارا في 1970م غير إن هذه الديون لم تهدد الحياة الاقتصادية وقد ابتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي للدول عكس ما كانت عليه في الستينات و الخمسينات.¹

-مرحلة الثمانينات حتى الوقت الحاضر (مرحلة الأزمة).

شهدت هذه المرحلة بداية الانطلاق نحو مآزق المديونية الدولية، فقد أدت الدول المرتفعة الدخل لإقراض البلدان النامية خلال عقد السبعينات مع تدهور نموها المالي في بداية الثمانينات، أي حدوث الأزمة و قد ظهرت بوادر الأزمة ابتداء من بولندا عام 1981م حينما تبين بأنها ليس بمقدورها دفع ما ترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية، إلا أن الأزمة الديون تكررت في المكسيك في 1982م حينما تبين أنها غير قادرة على مواجهة التزامات الدفع ، و اعتبارا في هذا التاريخ إنهارت ثقة المصاريف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية و ترجمت النتيجة المباشرة بتعبير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية باتجاه هذه الإجراءات.

وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع الدين الخارجي لهذه الدول قد تضاعفت خلال فترة (1980-2000) حيث وصلت في عام 2000م إلى 2120.9 مليار دولار، أما الدول النامية تورطت في ديون كبيرة وتقلصت حصيلتها من العملات الأجنبية والاحتياطات الدولية وإضطرت إلى استقبال بعثات الصندوق والبنك دولي.

الصندوق أصبح ليس له أهمية بسبب القروض الضئيلة التي يمنحها لكن الدولة تمنح شهادة حسن السلوك من أجل حصول على قروض جديدة لإعادة جدولة القروض.²

3-أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية :

تحدث أزمة المديونية الخارجية بسبب انقطاع تدفقات رأس المال من الدول المقترضة إلى الدائنة، ويرجع هذا الانقطاع إلى عدم قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فتسعى الدول بعض إلى تمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الديون الخارجية دون وضع استراتيجيات تمكنها من الاستعداد لسداد ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد،³ فهناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تتضافر مع بعضها البعض لخلق تفاقم أزمة المديونية الخارجية وفيما يلي نبرز أهم هذه العوامل:

أولاً: العوامل الداخلية. نوجزها فيما يلي :

- **الاقتراض من أجل الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية :** ترغب الدول النامية لمواكبة ركب التنمية وتشييد بنية تحتية قادرة على الاستجابة المشروعات القومية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويدفعها ذلك إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لشراء الآلات والمعدات اللازمة ، بالإضافة إلى التعاقد مع الشركات الأجنبية والاستعانة بها في تنفيذ المشروعات، وإن لم يكن هناك استراتيجية مسبقة لإدارة الدين وطرق السداد قد يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية والمحور هنا سوء التخطيط الذي يكون أحد أهم فشل المشروعات وبالتالي عدم القدرة على سداد أقساط وفوائد تلك الديون .

1- كرساني هبة ، صندوق النقد الدولي كآلية واجهة أزمة المديونية الخارجية ، مذكرة ماستر قانون الأعمال ، قسم قانون خاص، جامعة البويرة 2018، ص 54-55.

2 - مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص35.

3 - بلقاسم العباس ، ادارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي ، الكويت ، 2004 .

- سوء إدارة الدين الخارجي: تنجرف الدول إلى الاقتراض بدون أن يكون هناك تنسيق لدى أجهزتها المختصة وتتخبط في كيفية توجيه هذه الأموال، مما يؤدي إلى زيادة القروض بما يفوق إحتياجاتها الخاصة، فضلاً عن عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل للإقتراض من الخارج وعدم وجود جدول زمني مناسب لسداد أقساط هذه الديون.¹

- عدم توافر مصادر التمويل المحلية البديلة: تشجيع المدخرات المحلية من خلال بيع السندات في السوق المحلية أداة هامة لتمويل عجز النفقات ولكن تواجه الدول النامية الصعوبات في إكتساب المدخرات المحلية، حيث لا يمكن الاعتماد على سوق السندات بكفاءة في تمويل نسب عالية من العجز المالي (الموازنة) التي تواجه هذه الدول.²

- إهمال القطاع الزراعي: النشاط الزراعي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات، فضلاً عن أن للزراعة دور هام وتأثير فعال في أبعاد التنمية المستدامة ، ويؤدي إهمال الدول النامية لهذا القطاع إلى زيادة الواردات لسد الإحتياجات الزراعية وقد توجه الدول النامية معظم ديونها إلى قطاع الصناعة الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة، حيث يشكل الإهتمام بالصناعة دون الإهتمام بالقطاع الزراعي إلى زيادة الديون الخارجية الناجمة عن مشكلة تمويل الواردات الزراعية وتخصيص جزء كبير للقطاع الصناعي .

- عجز ميزان المدفوعات: يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات عند زيادة الواردات الصناعية على الصادرات، فتضطر الدول إلى الاقتراض لسد هذا العجز والمحاولة للوصول إلى توازن الميزان التجاري، وهذا بدوره سبب واضح في زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول. ثانياً. العوامل الخارجية:

- انخفاض أسعار المواد الخام العالمية: نوجزها فيم يلي :

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية ، إلى تدهور شروط التبادل التجارية للدول المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز في ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية، فهذه الدول تعتمد على تصدير المواد الخام الأولية في الأسواق الدولية ، وعند إنخفاض الأسعار سيحدث عجز في ميزان المدفوعات نتيجة الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية. - ارتفاع أسعار النفط عام 1973: أدى ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973م-1974م إلى ارتفاع حجم القروض الصافية المقدمة من الأسواق المالية الدولية، خاصة إلى الدول غير المنتجة للنفط، و ذلك لسد العجز في الحساب الجاري، وإبتداءً من عام 1976م إرتفع صافي مديونية هذه الدول تجاه البنوك الدولية وأسواق السندات الدولية أيضاً، أما انخفاضه منذ عام 1985م أدى إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية للدول النامية، وخاصة الدول المنتجة للنفط لأن أغلبها يعاني من ديون خارجية ضخمة، تضطر الدول المنتجة للنفط لمواجهة هذا الانخفاض إلى تقليص استيرادها من الخارج وفي حالة استمرار انخفاض البترول يتوجب على هذه الدول تأجيل دفع خدمة ديونها المستحقة.³

- انخفاض معونات الدول المتقدم: تعتمد الدول النامية بشكل كبير على معونات الدول المتقدمة، وإن تخفيض هذه المعونات يزيد من حاجة الدول للاقتراض لتغطية هذه القروض الميسرة التي تمنحها لها الدول المتقدمة.

- هروب رؤوس الأموال: لقد أدى هروب رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة، إلى نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث واجهت البنوك المحلية نقص الموارد المالية لديها، بينما حدث تراكم الموارد في هذه المراكز وأصبحت تقوم

1 - علياء محمد، اثار الديون الخارجية و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، حالة مصر ، 2010-2018، المعهد العالي للعلوم الادارية ، مصر 2019. ص 68.

2 - علياء محمد ، اثار الديون الخارجية و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص 69.

3 - أمال قحايرية، اسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية ، مرجع سابق ، ص 147.

بإقراضها إلى البلدان النامية، مصحوبة بشروط تسعيرية على هذه الدول، وفي كثير من الحالات يتم تزييف الفواتير التجارية كوسيلة لتهديب رؤوس الأموال.

- **الركود التضخمي والتضخم المستورد:** أدت أزمة الركود التضخمي في الدول الصناعية، إلى دفع الدول النامية إلى زيادة اعتمادها على المصادر الخاصة للاقتراض منها، حيث قامت بتخفيض نسب قروضها الميسرة إلى الدول النامية، كما أدت الإجراءات النقدية والمالية التي اتخذتها الدول الصناعية للتخفيف من حدة أزمة الكساد التضخمي، إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية بشكل غير عادي، وقد أثر هذا على رفع معدلات الفائدة على القروض، مما أدى إلى ارتفاعات متتالية و بشكل محسوس، في أعباء خدمة الديون الأمر الذي أدى إلى إعادة جدولة ديون الكثير من الدول، وإن للتضخم المستورد آثار بالغة الأهمية على تفاقم مشكلة الديون؛ حيث تتبع الدول النامية الدول التي تستورد منها السلع والخدمات في الأزمات الاقتصادية، فالتضخم في أسعار واردات الدول النامية، يساهم في تفاقم الاختلال في التوازن الخارجي، وتزداد نتيجة ذلك احتياجاتها إلى التمويل الخارجي.¹

4- المؤشرات الاقتصادية للمديونية الخارجية: نذكر منها :

- **مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون:** يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما ومن ثم طاقة الدولة على مواجهة أعباء المديونية المترتبة عن القروض التي تحصل عليها من الخارج، وتلجأ الدولة إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ في أو مؤقت في ميزان المدفوعات، وبالتالي تلجأ الدولة إليه هذه الاحتياطات كبديل لإجراء المواءمة الاقتصادية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات، والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسة انكماشية.

- **مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:** يقيس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة الدين، وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، ويوضح أيضاً مدى فاعلية الديون قصيرة الأجل في خدمة المديونية، إن المستوي المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة و، كذلك بنية آجال المديونية حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية علماً بأن هذا المؤشر يأخذ في عين الاعتبار مشاكل السيولة والملاءة ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة.²

- **مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية:** وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة، يقيس الاستدانة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية، وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.³

- **مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل قوة اقتصادية مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي = الديون الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي، كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على ازدياد اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، والإنتاج والاستهلاك.

الفرع الثالث: الأزمة الآسيوية (1997م-1998م).

1- **الإطار العام والتاريخي للازمة:** وقد بدأت الأزمة في تايلاند، حيث أنها تعتبر أضعف حلقات في المنظومة الآسيوية وكان ذلك في جويلية 1997م حيث قام ستة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر الباهت وذلك بعرض كمية كبيرة منه للبيع، مما

1 - أمال قبايرية، اسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، مرجع سابق، ص 143-144.

2 - بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 15.

3 - بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، مرجع سابق، ص 16.

أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملة الأخرى، وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة ، تسبب وبصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

حيث انطلقت منها الشرارة الأولى للأزمة فقد اضطر البنك المركزي فيها إلى تعويم الباهت ، ولكن بعدما كان قد فقد الكميات ضخمة من احتياطيات النقد الأجنبي دفاعا عنه، كما أنفقت الحكومة كذلك مليارات الدولارات بالعملة المحلية من أجل دعم أو مساندة المؤسسات المصرفية المتأزمة دون التوجه نحو إغلاقها أو دمجها أو تأهيلها، وهذا ما أدى إلى حالة من الذعر المالي في البلد مع إدراك المستثمرين أن احتياطيات النقد الأجنبي المتاحة لدي الدول قد انخفضت إلى مستويات لا تسمح حتى بخدمة الديون القائمة قصيرة الأجل المستحقة للمصارف الدولية.¹

2-أسباب الأزمة الآسيوية.

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة، والتي ساعدت في انفجارها الاختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي:-
-الانخفاض الحاد في قيمة الباهت (لعملة الوطنية التايلندية) بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعرا لصراف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى مخاطر.

-فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتحسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.
-ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

-المضاربة على سعر صرف العملة.

-إفراط في تقديم القروض للشركات في العقارات.

-اختلال وضعف الجهاز المصرفي.

-العجز في ميزان المدفوعات.

-التوسع في التعامل في المشتقات المصرفية.

إضافة إلى ما سبق فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة وأهمها:

-التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلند وبقية دول المنطقة في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.

-أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضائل درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدول التي تعرضت للأزمة كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية وذلك ما ساعد على تفشي الأزمة ومن تلك الاختلالات²:

- الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو.

- الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر إلى جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

1 - بوغون يحيواي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متبعة لطباعة، الجزائر، 2011ص 39 ص 40 .

2 - بوغون يحيواي نصيرة، مرجع سابق ص 40.

- الانخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

- ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.

- نقص الشفافية ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة ، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن حجم الحقيقي لاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة وهروب رأس المال الخارجي.¹

3- من آثار الأزمة الآسيوية:

3-1. التأثير على القطاع المالي والنقدية:

حققت ماليزيا تقدما ملحوظا في مجال إعادة هيكلة القطاع المالي، وتوحيد القطاع المصرفي والمالي من خلال عمليات الدمج، ويجب التأكيد هنا على أنه من بين 60 طلبا لإعادة هيكلة الديون، لم توافق اللجنة إلا على ستة فقط، ومن المشجع أن نلاحظ أنه من حيث قرار NPL حققت ماليزيا أكبر قدر من التقدم استناداً إلى مسح على مستوى المنطقة من قبل (وكالة التصنيف الدولية)، في نهاية ديسمبر 1998م، بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 9% استناداً إلى تعريف الستة أشهر، أو 14.9% استناداً إلى التعريف لمدة ثلاثة أشهر في الواقع، على الرغم من أن البنوك الماليزية كانت في وضع أقوى بالمقارنة مع تلك الموجودة في الاقتصاديات الإقليمية الأخرى، وحتى عشية الأزمة، قام بنك نيجارا ماليزيا ببذل جهود واعية لتحسين مستواه الفائق الرؤية.²

وأدت تخفيضات قيمة العملة إلى عملات المنطقة والخسارة العامة لثقة المستثمرين في الاقتصاديات الآسيوية، بدورها إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم في عدد من أسواق الأسهم، وتجدد الإشارة إلى أنه في حالة تايلاند وماليزيا والفلبين، بدأت هذه الانخفاضات بالفعل قبل أشهر، فعلى سبيل المثال، في النصف الأول من عام 1997م هبطت أسعار الأسهم التايلاندية والماليزية بنسبة 12% في المتوسط ، و سواء كان هذا التراجع في وقت سابق جزءا من نمط أكبر من زيادة التوتر في المستثمرين في المنطقة أو استجابة دورية (على سبيل المثال تعديل في السياسة الاقتصادية الكلية مثل زيادة أسعار الفائدة الرسمية) غير واضح، بعد انخفاض قيمة الباهت التايلندي في شهر يوليو، انخفضت أسعار الأسهم في المنطقة بشكل كبير، وعانت كل من أسواق الأسهم التايلاندية والفلبينية من انخفاض في متوسط أسعار الأسهم بنسبة 30% مع حدوث انخفاض أكبر في إندونيسيا 32%، وماليزيا 32%.³

وقد أثار موضوع شح الائتمان في مناسبات عديدة وبطريقة عابرة ، ولكنه طرح وبشدة في أثناء الأزمة الآسيوية كما طرح في الولايات المتحدة في بداية التسعينات وفي أعقاب الأزمة الروسية بشدة ، وقد أثار طرح هذا الموضوع صراعا شديدا في الاسواق المالية اضطر معها بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى التدخل لإشاعة الاطمئنان والهدوء في الاسواق المالية ويمكن تعريف شح الائتمان بأنه صعوبة حادة في الحصول على الائتمان بمعنى إن المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية العالية قد جرى استبعادها من السوق عن طريق زيادة تكلفة الاقتراض أو لم يستطيع الحصول على الائتمان عند أي مستوى من مستويات الأسعار.⁴

1 - يوعون يحيواوي نصيرة ، مرجع سابق ص 41.

2 - MOHAMED ARIFF, THE MALAYSIAN FINANCIAL CRISI :ECONOMIC IMPACT AND RECOVERY PROSPECTS, The Developing Economies, Malaysia, (December 1999).p428.

3- Malcolm Dowling & PJ Lloyd 'The Asian Currency and Economic Crisis: Dimensions ·Explanation· Outlook and Lessons 'south korea 4-5 December 1997 ،p77.

4 - عمر محي الدين، أزمة النور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص263.

3-2. التأثير على الأسواق المالية.

استمرت أسعار الأسهم في إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايوان في الزيادة أو كانت مستقرة حتى أواخر عام 1996م وفي يونيو 1997م تعرض الباهت التايلندي لضغوط نزولية متزايدة حيث تكهنت المصالح المالية الدولية والمحلية بأن مستويات سعر الصرف الحالية لا يمكن تحملها بالنظر إلى الظروف السائدة، والتي شملت معدلات فائدة مرتفعة بالفعل، وعجزاً متزايداً في الحساب الجاري وفروفاً كبيرة في معدلات التضخم، واستجابة للضغط المستمر، الذي أثارته أنشطة عدد من صناديق التحوط، وعقب فشل البنك المركزي التايلاندي في دعم العملة (التي بلغت حوالي 26 مليار دولار أمريكي في العملية)، تخلت الحكومة التايلاندية عن الباهت الربط في 2 يوليو 1997م، في الأيام التالية خسرت الباهت نسبة 15 في المائة مقابل الدولار، مع تتبع أسواق الأصول المحلية بسرعة.

وقد أدت الظروف المماثلة بشكل ملحوظ في الاقتصاديات المجاورة، فإن قيمة الباهت التايلندي مقابل الدولار الأمريكي قد انخفضت بنسبة 31.9 في المائة في نوفمبر 1997م والرينغيت الماليزي 24.2% انخفاضاً شديداً في قيمة العملة.¹

الفرع الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008م.

شهد الاقتصاد العالمي عام 2008م أزمة مالية حادة، نشأت أساساً في سوق الرهن العقاري الأمريكي في خريف 2007م ثم امتد تأثيرها بعد ذلك إلى سائر القطاع المالي في الولايات المتحدة وباقي البلدان الأوروبية والآسيوية، لتنتقل بعد ذلك إلى جوانب الاقتصاد الحقيقي محدثة أكبر ركود اقتصادي عالمي بعد أزمة الكساد الكبير 1929.

1- تعريف أزمة الرهن العقاري: هي ذلك العسر والضائقة التي مست سوق الرهن العقاري الأمريكي في صيف 2007م، و تمثلت أهم مؤشراتهما في انفجار ما يسمى فقاعة العقارات التي امتدت من 2003م حتى 2006م مما انعكس سلباً على المقترضين برهن عقاراتهم وعجل من طلب موظفي الرهن كأصيل لتغطية عمليات التوريق على السيولة من خلال عرض العقارات في السوق وهو ما زاد من تراجع الأسعار بنسب كبيرة.²

كما يمكن تعريف الأزمة الحالية بأنها التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري، التي حدثت بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة عنيفة للاقتصاد الأمريكي وامتدت الأزمة إلى الدول المرتبطة بهذا الاقتصاد.

وعلى ذلك فقد ظهرت بوادر الأزمة عندما ضعفت قدرة المقترضين على السداد مما أدى إلى عجز الشركات الكبرى عن السداد ومن ثم إفلاس عدد من المصارف وانتشرت الأزمة لتشكل أزمة ثقة بين المودعين والمستثمرين من جهة، والمصارف والنظام من جهة أخرى دون أن تظهر أي بوادر لعودة الثقة بين كل هؤلاء.³

¹ - Malcolm Dowling & PJ Lloyd; obsit; p 77.

² - فرج شعبان، عبد الله الحرسي حميد، مدي إسهام التوريق في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي، المتقي الدولي حول: الأزمة المالية يومي 14 و15 نوفمبر، 2009 جامعة قسنطينة، ص7.

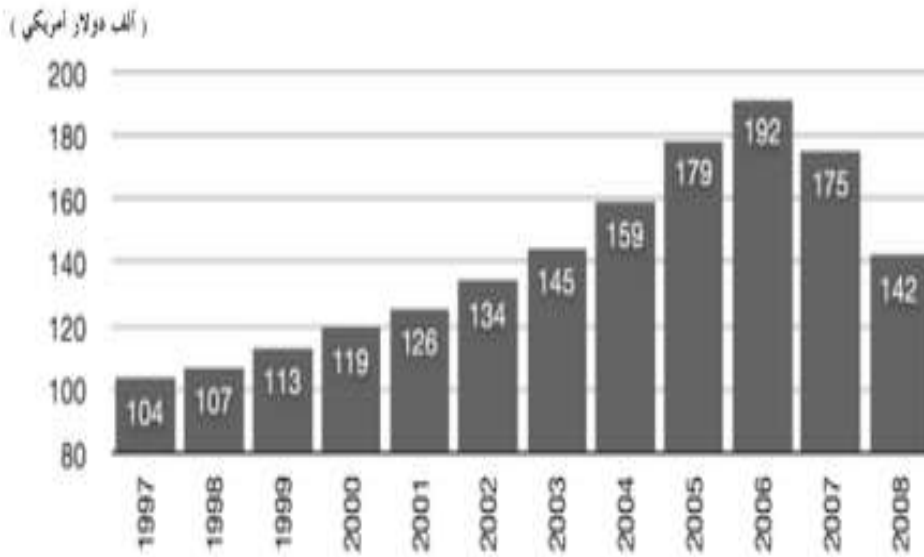
³ - نصر أبو الفتوح فريد، الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2011، ص62-63.

2-أسباب تفاقم أزمة الرهن العقاري 2008م.

إن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي:

-ارتفاع أسعار السكنات في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما شجع البنوك علي منح قروض عقارية وتزامن ذلك مع هوامش الربح الكبير للبنوك علي قروض الرهن العقاري، إلي جانب انخفاض معدل التمويل الفدرالي منذ سنة 2000م كنتيجة لذلك بلغت أسعار السكنات الذروة سنة 2006م ، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع المخاطر المرتبطة بقروض الرهن العقاري¹.

الشكل رقم (1-2) يمثل تطور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1997-2008م



Source: Economist

Robert Shiller, Yale University, USA, 2009.

- انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن 2001م-2006م نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي.²

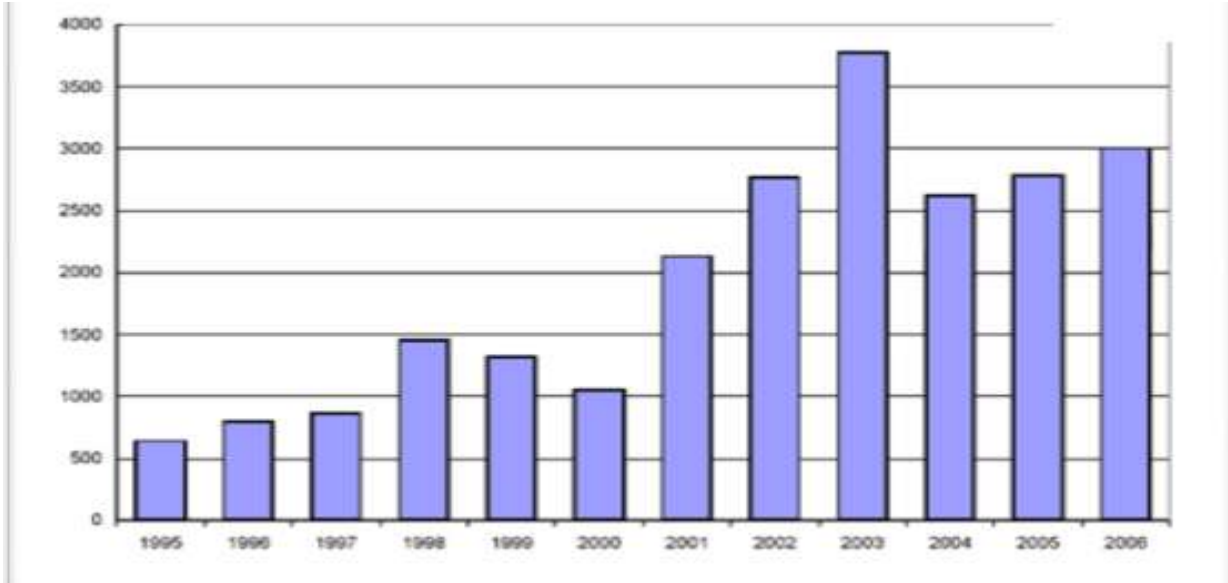
- حصول تحول في الاستثمار والأنفاق لصالح القطاع العقاري والإسكاني، فبسبب انخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة وانفجار فقاعة الأسعار قطاع التكنولوجيا، ونتيجة تراجع العائد علي الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع التكنولوجيا المعلومات حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار ، وهو ما أدي إلى طلب العائلات الأمريكية علي العقارات يرتفع ، مما

¹ - براق محمد، بن الزاوي محمد الشريف، مستقبل رأس المال المخاطر بعد أزمة الرهن العقاري ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات (الأزمة المالية العالمية الراهنة)، ص.13.

² - بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 2009 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية قسم الاقتصاد و الإدارة ، ص.9.

شجع الشركات العقارية على تخفيض معايير الإقراض وتقديم مزيد من الإقراض إلى فئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة والدخول المحدودة والسجل الائتماني الضيف أو غير المعروف.¹

الشكل رقم (1-3) : يوضح تطور الإصدار السنوي للقروض الرهنية للأفراد الأمريكيين بالمليار دولار.



المصدر: فوزي عبد الرزاق، كاتبة بوروية، الأزمة المالية والبدائل المطروحة في ظل الرأسمالية - رؤية مستقبلية-، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 9.

- التوسع في منح القروض دون ضمانات، خاصة في مجال قطاع العقارات الذي فجر الأزمة لتطفو علي السطح، فقامت المصارف بتقديم قروض للمواطن الذي يحلم بتملك منزل، بضمان العقار نفسه وبأسعار فوائده متدنية وقد توسعت المصارف في ذلك كي يظهر مديرو البنوك للإدارة العليا مقدرتهم علي تحريك الأموال ويحصلون على مكافآت مما أغوى المواطن بالحصول علي قرض آخر لشراء منزل جديد، ومع الوقت عجز المواطنون عن السداد مما شكل أزمة سيولة في المصارف.²
- فقدان الثقة في النظام: فقد المستثمر الثقة في الأسواق بعد أزمة الرهن العقاري ولم يعد يجد جدوى للآليات المالية الحديثة في القرن الحادي والعشرون، مثل آليات القروض وتحويلها إلى سندات مركبة، بل وأيضا فقد ثقته على تقييم الدين بشكل حقيقي وفعال.³
- شراسة المنافسة: وهو ما جعل السوق تأخذ شكل ساحة الحرب، مما عمق تعارض المصالح حتى بين المساهمين وسائر أصحاب المصالح الآخرين، ومن هنا كانت الحاجة ماسة لوجود ضوابط لتنظيم العلاقات بين هذه الأطراف.⁴

¹ - نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بحث اقتصادي عربي، العددان 48 و 49، 2009م، ص 93.

² - بورنان نسيم، تأثير الأزمة المالية العالمي 2008 علي الأسواق المالية الخليجية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقد، جامعة بسكرة، 2013م، ص 38.

³ - هبال نجاة، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - جمال الدين سعد الله، تأثير الأزمة المالية العالمية علي الاسواق المالية العربية، ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013م، ص 57.

- التحرر المالي والتطور التكنولوجي: أبرزت الأزمة المالية الراهنة أن البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لم تعد تهم منذ عقود إلا بالتغير في نسب التضخم وتغير سعر الفائدة حسب تغير نسب التضخم بحوالي 0.01 إلى 0.02 ونسبت تماماً أنها يجب أن تحافظ على سلامة الأوضاع المصرفية المالية في أسواقها المحلية.¹

- الجانب الأخلاقي: يمكن الإشارة إلى بعض السلوكيات البعيدة عن الجانب الأخلاقي الإسلامي التي تتعامل بها المؤسسات المالية الغربية مع الأفراد أو المجموعات أو الدول:²

- الجشع في كسب المال والاستحواذ عليه بكافة السبل والوسائل المعتمدة علي المبدأ الاقتصادي الرأسمالي "دعه يعمل دعه يمر".

- الكذب والإشاعات المعرضة وغياب الصدق والأمانة، فإذا أسقطنا هذا السلوك الخلقي علي الأزمة الراهنة نجد أن عدم الصدق في التصريحات بالحقائق المالية كانت من العوامل الأساسية في تفاقم الأزمة.

- الظلم المسلط علي رقاب الفقراء في دول العالم الثالث.

3. تداعيات أزمة 2008: كانت تداعيات أزمة 2008 متعددة تتمثل فيما يلي³:

- عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق ودون تدخل بالمساندة من المؤسسات الحكومية.

- انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، والي 1% علي الإسترليني في بريطانيا واقتراه من الصفر في النصف الثاني من العام الأول مرة منذ 315 سنة.

- كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة 2.1 خلال عام 2009 للمرة الأولى منذ عام 1981م.

- انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية.

- تراجع الإنفاق الخاص وهو ما يندر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.

- تعديل في المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.

- تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية.

- فقدان عام للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد 20 مليون شخص وظائف عام 2009م ليصل إلي 210 مليون عاطل عن العمل.

- ارتباك سياسات وأساليب الائتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.

- تسجيل خسائر كبيرة لنتائج العام 2008م والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز المصرفي تجاوزت 3 تريليون دولار وستكون الخسائر

1 - هبال نجاة ، مرجع سابق، 64.

2 - عادل بن عبد الله باربان، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية والدروس المستفادة رؤية شرعية استشرافية، بحث علمي مقدم للملتقى الدولي الأول حول: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة غرداية، 2011، ص 4، ص 5.

3 - بربش عبد القادر، حمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحكومات الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009، ص 9.

في الأسواق المالية الموازية أكبر من هذا الرقم.
- خفض إنتاج النفط نسبة 5% حسب اتفاق الأوبك.

- استقرار النظام المالي والنقدي الأمريكي لم يعد ممكناً إذا ما استمر في الاعتماد على عملة احتياط واحدة.

المطلب الثالث: تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام النقدي الدولي.¹

لقد كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بحسب اتفاقية تأسيسه، هي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف ومساعدة بلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها، ولكن خلال العقود الخمسة الماضية طرأت تغيرات هائلة على النظام النقدي والمالي العالمي، وواجه العالم أزمات مالية حادة ومستجدات جديدة، دفعت بصندوق النقد الدولي إلى إرتياد ساحات جديدة وإلى الاضطلاع بأدوار جديدة لم تكن مدرجة في الوظائف الأصلية المحددة في ميثاق تأسيسه.

وقد كان التحدي الأول الذي واجه صندوق النقد الدولي، هو أزمة نظام بروتين وودز وانحيار عام 1971م، ما أثار تساؤلات حول أهمية المؤسسة، كان الغرض منها إدارة نظام لم يعد موجوداً، لكن الصندوق تمكن من التكيف، واستمر في البقاء كجزء ضروري من النظام النقدي الدولي، خاصة في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين، عندما انفجرت أزمة المديونية العالمية، وهددت أركان النظام المالي العالمي، حيث لعب الصندوق دوراً قيادياً في إدارتها.

ومع انقضاء أزمة المديونية العالمية في أواخر عقد الثمانينيات، أثّرت التساؤلات مجدداً حول أهمية صندوق النقد الدولي، لكن تحلي بلدان الاتحاد السوفيتي (السابق) عن الاشتراكية في 1991م، وسعيها إلى إقامة الرأسمالية بدلا منها، استطاع الصندوق أن يرسم مساراً جديداً له من خلال مساعدة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية، على الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وأصبح بذلك من أهم صناع العولمة وأقوى المدافعين عنها، ولكن لم ينته عقد التسعينيات حتى بدأت سلبات العولمة تطفو على السطح في شكل أزمات مالية، بدأت في بلاد نامية مثل المكسيك، ثم دول جنوب شرق آسيا، ثم روسيا، البرازيل، وانعكست تداعياتها على البلدان الصناعية، استجابة لهذه الأزمات جاءت محاولات هامة لتحديث صندوق النقد الدولي وتغيير دوره بطريقة تمكنه من مجابهة مثل هذه الأزمات، وتحدد من تعرض بلدانه الأعضاء لها.

ولكن، في مطلع الألفية الثالثة واجه الاقتصاد العالمي أسوأ وأعنف أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير هي أزمة 2008م، التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت بسرعة فائقة في كل ركن من أركان العالم، وعلى خلفية ما كشفت عنه هذه الأزمة من قصور في جوانب عديدة للنظام المالي العالمي ومؤسساته، اجتمع قادة مجموعة العشرين لتنسيق إجراءات التصدي للأزمة، وإعادة النظر في هذا النظام ومؤسساته خاصة صندوق النقد الدولي، الذي وجد نفسه في جدول أعمال اجتماعات المجموعة، التي سلمته زمام القيادة لاستعادة الاستقرار المالي العالمي، وأكدت على ضرورة إحداث تغييرات وإصلاحات عليه لتقويته وتعزيز قدرته على أداء دوره الجديد في النظام المالي العالمي لما بعد الأزمة .

1 - د/ صليحة جعفر، أطروحة دكتوراه، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، جامعة بكرة موسم 2019 - 2020، ص 3، ص 4.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

نتطرق في هذا المبحث لأهم الدراسات السابقة من الأبحاث والدراسات العلمية، تلتقي مع بحثنا سواء كلياً أو جزئياً، ونحاول من خلالها إبراز أهم الإشكاليات والأهداف والنتائج لهذه الدراسات، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بلغة الدراسة.

أولاً: دراسة نمديل وحيد: "آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي"، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دول، جامعة سطيف موسم 2013م - 2014م.

1- إشكالية الدراسة: إلى أي مدى يمكن أن يساهم نظام الحوكمة الدولية (العالمية الشاملة) في صندوق النقد الدولي كخيار استراتيجي لحماية الاقتصاد العالمي منذ الأزمات؟

كما تفرعت هذه الإشكالات لإشكالات فرعية نوجزها في:

- ✓ ما هي آليات ونمط التسيير في صندوق النقد الدولي؟
- ✓ ما هي آليات الحوكمة الدولية في صندوق النقد الدولي؟، ومدى فعاليتها؟
- ✓ ما هي أبرز مفاهيم حوكمة الشركات والحوكمة القطرية (السياسية) والحوكمة العالمية (الدولية)؟

2- الهدف من الدراسة: تحدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع حوكمة الشركات والحوكمة القطرية، والحوكمة الدولية أو العالمية، وأهم المؤسسات لصندوق النقد الدولي.
- ✓ التوصل إلى الحكومة العالمية عبارة عن استراتيجية ضرورية لكافة المؤسسات النقدية والمالية العالمية لعلاج الأزمات المالية العالمية.
- ✓ التمهيد لبناء نظام عالمي أكثر عمقا واتساعا في المجال المالي الاقتصادي عموماً.

3- نتائج الدراسة: من خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إدارة الصندوق لا تقوم على مبدأ المساواة بين المدينين.
- ✓ أهمية الحكمانية في عمل الصندوق.
- ✓ كشف الأزمة المالية العالمية 2008، بشكل واضح عن مدى محدودية وضعف صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي.
- ✓ ثبوت عجز صندوق النقد الدولي في التماشي مع التطور الحاصل في النظام النقدي العالمي في الحد من الأزمات والتنبؤ بها.

ثانياً: دراسة (مقالة علمية) /أ. منصر كريمة: "الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية"، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2014م، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة العدد 29، المجلد الأول، 2014م.

1- إشكالية البحث: ما هي الآليات والأساليب المتبعة من طرف الصندوق النقد الدولي لعلاج الأزمات المالية الدولية؟

للإجابة عن هذه الإشكالات نطرح الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي الأزمات المالية الدولية وآليات حدوثها؟
- ✓ كيف كان يدخل الصندوق في علاجه لأهم الأزمات المالية الدولية؟

- ✓ ما هي التدابير المتخذة من طرف الصندوق للوقاية من الأزمات المالية؟
- ✓ ما هي الانتقادات التي تعرض لها الصندوق في علاجه للأزمات المالية الدولية؟
- 2- أهداف الدراسة: نلتمس من هذه الدراسة تحديد الأساليب التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في مساعدته للدول الأعضاء عند كل أزمة مالية دولية بغرض الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، وتحليل الانتقادات التي تعرض لها والتي شللت نقاط تحول بالنسبة له وغيّرت أسلوبه في التصدي للأزمات ودفعته إلى أهمية التفكير في التدابير التي منذ شأنها الوقاية منها.
- 3- نتائج الدراسة:

- ✓ منح صندوق النقد الدولي مساعدات الدول المتضررة بمنح قروض متنوعة ببرامج إصلاحية هيكلية وتغيير جذري للنظام الاقتصادي المتبع والتحول السوق.
- ✓ برامج الصندوق تجاوزت منحة المديونية اعتبرت فاشلة نظرا للأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها من دولة لدولة أخرى.
- ✓ مواجهة أزمة دول جنوب شرق آسيا وآليات العلاج لها، تعرضت إلى الانتقاء حيث اعتبرها المحللون وصنعة واحدة استعملها الصندوق في علاج أزمته مختلفتين.
- ✓ الإصلاحات للصندوق حول الأزمة العالمية 2007م التي مست مركز الاقتصاد العالمي، أثبتت أن الصندوق لا يزال مقصرا في تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول والتنبؤ بالأزمات والوقاية منها وعجز عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفاء.
- ✓ يبقى على الصندوق تطوير أساليبه الرقابية والوقائية واستحداث آليات للتحليل تتماشى والتطورات الاقتصادية في القطاعين العيني والمالي.

ثالثا: دراسة (مقالة علمية) أ. صليحة جعفر: " الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (2008-2009)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 15 ، العدد-20 ، 2019م.

- 1- الإشكالية للبحث: ثم طرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الجديد الذي أضطلع به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

كيف شخص صندوق النقد الدولي الأسباب الكامنة وراء أزمة 2008؟ وما كانت مقترحاته للخروج منها؟

- ✓ هل نجح صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية 2008؟
- ✓ ما هي التغييرات والإصلاحات التي أحدثها صندوق النقد الدولي في مجالات عمله المختلفة عقب أزمة 2008؟ وهل ستمكنه من حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة؟
- 2- الهدف من الدراسة: الهدف من الدراسة ، هو تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي باعتباره أهم مؤسسة اقتصادية في الساحة الدولية مع التركيز على الدور الذي أنيط به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية، وتقييم مدى فعالية الإصلاحات التي أحدثتها في أعقاب الأزمة في تمكينه من أداء هذا الدور بكفاءة.

3- نتائج الدراسة:

- ✓ لقد اضطلع صندوق النقد الدولي بدور بناء جدا خلال الأزمة المالية العالمية.
- ✓ رغم الانتقادات التي تعرض لها الصندوق عقب انفجار أزمة 2008م، إلا أنه سرعان ما استفاد مركز الصدارة من جديد كأهم مؤسسة مالية في الساحة العالمية بعد أن كلفته مجموعة العشرين بدور قيادي فيها يعرف بعملية التقييم المتبادل ليقوم بتنسيق

السياسات على نظافة مختلف الاقتصادات للمجموعة، إلى جانب الاضطلاع بدور رئيسي في مجال رصد المخاطر المالية النظامية العالمية والتعامل معها.

✓ من أجل أداء هذا الدور الجديد بفعالية تامة أجرى الصندوق إصلاحات في مختلف المجالات لعمله، إلا أن نجاح الصندوق في أداء هذا الدور الجديد والتقليل من عمق الأزمات في المستقبل بتوقف عدة عوامل.

رابعا: دراسة (مقالة علمية) د/ لطرش ذهبية وآخرون: " البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي"، جامعة سطيف 2019م، المجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 02، 2019/7860، ISSN، 2602 .

1- إشكالية الدراسة: تبرز إشكالية الدراسة، كيف تساهم برامج صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل تساؤلات فرعية:

✓ ماهي أهم حدوث الأزمات المالية؟

✓ ما هي أهم المخاطر التي تواجه استقرار النظام المالي العالمي؟

✓ كيف يمكن تحسين الدور الرقابي برامج صندوق النقد الدولي للحد من أزمات النظام المالي العالمي؟

2- أهداف الدراسة: تحدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم البرامج الرقابية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي ، باعتبارها المؤسسة الدولية متعددة الأطراف التي تعنى بتحقيق الاستقرار المالي ومنع حدوث الأزمات المالية وتكرارها وانتشار عدواها، والتي تعتمد على مجموعة من المؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها ورصد مختلف المخاطر التي تصدد بحدوثها.

3- نتائج الدراسة:

✓ تغير الدور المنوط بصندوق النقد الدولي في إدارة النظام المالي العالمي في تثبيت أسعار الصرف للعملات إلى إدارة أزمة المديونية ، ثم إدارة أزمات العملة المالية، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي.

✓ تعدد وتنوع حجم المخاطر التي تواجه استقرار النظام المالي العالمي بعد الأزمة الرهن العقاري، ويرتبط أغلبها باستقرار تدايعات أزمة الديون السيادية وارتفاع الرفع المالي في الأسواق الصاعدة وتنامي موجه التمويل الرقمي.

✓ تعدد أوجه رقابة صندوق النقد الدولي للمشاهد المالي العالمي ورصد ثغراته، التي يمكن أن تشكل مدخل لوقوع الأزمات المالية.

✓ تنوع البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي التي تستهدف التنبؤ بالأزمات المالية، واستشعار إمكانية حدوثها بهدف التكيف المنسق معها.

✓ محدودية النتائج المتعلقة برامج التنبؤ بالأزمات المالية، ووقوع الكثير من الأزمات المالية وانتقالها من قطرية إلى إقليمية أو عالمية.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة بلغة أجنبية .

Etude1 : Jean Bruno Rakotomalala"le FMI et la crise financière internationale depuis les années Quatre vingt. « En vie de L'obtention du diplôme de DEA économie du développement ,Université Montesquieu bordeaux IV, Année Universitaire 2003-2004.

1- إشكالية البحث :

كيف تدخل صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات المديونية و المالية بعد سنوات الثمانينات؟ ، و قد ترتب على هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما هو دور صندوق النقد الدولي في تسيير هذه الأزمات؟ و هل نجح في هذا الدور؟

- ما هي مواطن ضعف تدخلات الصندوق لحل هذه الأزمات؟

2- الهدف من الدراسة: جاءت دراسة من أجل تحقيق التعرف على دور صندوق النقد الدولي في حل أزمات المديونية و الأزمات المالية في تسعينيات القرن الماضي ، و تبيان أوجه التقصير في سياسات الصندوق من أجل الاستشراف إلى حلول من شأنها النهوض بهذه المؤسسة المالية الدولية.

3- نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نبرز أهمها في النقاط التالية:

- مواصلة صندوق النقد الدولي في إتباعه لوصفات الليبرالية و المرتكزة على برنامج التكيف الهيكلي، الذي يستوحي أفكاره من مبادئ المنهج النقدي لميزان المدفوعات.

- اعتماد الصندوق لأدوات الانضباط المالي و النقدي، و أساليب الخصخصة عند قيامه بدور الملاذ الأخير للإقراض في إدارة أزمات الأسواق الناشئة.

- فشل صندوق النقد الدولي في حل أزمات المالية، و من أبرزها الفشل الذريع في كل من، أزمات البرازيل، روسيا والأرجنتين.

Etude2: M Ralph C. Bryant Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund: "Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something" Brookings Institution, 4 February 2008.

1- إشكالية الدراسة: تمثلت إشكالية دراسة M Ralph C. Bryant في الآتي:

- ما مدى حقيقة انعكاس إصلاحات الحصص لعام 2008 على الإقتصادات الناشئة؟

كما ترتب على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات نوجزها في الآتية:

- هل بإمكان المناقشات الدائرة حول صيغة الحصص أن تفضي إلى توافق الآراء بين البلدان الأعضاء داخل الصندوق؟
- ما هي أفضل حصة يمكن للصندوق اعتمادها؟

2- الهدف من الدراسة: تأتي دراسة Ralph C. Bryant من الوصول إلى الأهداف التالية:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي من المتغيرات و أوزانها المناسبة المكونة لصيغة الحصص.

- التعرف على أوجه القصور في تركيبة معادلة صيغة الحصص من أجل تداركها في المراجعات المقبلة.

- محاولة اختبار متغيرات جديدة للاعتماد عليها في تشكيل صيغة أكثر قبولا، و أكثر استقرارا لفترة طويلة مثل متغيرات السكن.

3- النتائج الدراسة: خلصت دراسة M Ralph C. Bryant إلى جملة من النتائج أبرزها:

- أثبت الباحث أن الصيغة المعتمدة في إصلاحات سنة 2008 جاءت مجحفة في حق بلدان الإقتصاديات الناشئة و لا تعكس تطورها عالميا خصوصا دولة مثل الصين.

- التأكيد على أهمية متغير السكن داخل صيغة الحصص.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

أولاً، دراسة أ. نمديل وحيد: من خلال دراسة نمديل وحيد، نجد بأنها تركز على إثبات مدى ضرورة الحوكمة السليمة داخل المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي كدراسة حالة ولم تعتمد فيها على التجارب مع بلدانه الأعضاء، أما الدراسة الحالية فإنها تركز على الدور الذي أنيط به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية 2008 م خاصة أزمت المديونية الخارجية للدول العربية وتقييم مدى فعالية التدخلات التي أحدثتها في أعقاب أزمة المديونية الخارجية للدول العربية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: دراسة أ. منصر كريمة : نجد بأنها ركزت على الآليات والأساليب المتبعة من طرف الصندوق النقد الدولي لعلاج الأزمات المالية الدولية ، و الى التدابير المتخذة من طرفه للوقاية من الأزمات المالية ، ونحن ركزنا على تقييم فعالية الدور الذي أنيط به صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية 2008 م خاصة أزمت المديونية الخارجية ، و ذكر بعض الانتقادات التي تعرض لها الصندوق في علاجه للأزمات المالية الدولية و هو ما اتفقت في بعض جوانبه مع دراستنا في ذكر بعض الانتقادات التي وجهت له و التي تعرض لها عقب الازمة المالية العالمية .

ثالثاً: دراسة أ. صليحة جعفر: " ركزت على بيان الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008م، من خلال ذكر نجاحه من فشله في هذا الدور الجديد ومقترحاته للخروج من الازمة المالية العالمية، من خلال التغيرات والإصلاحات التي أحدثها صندوق النقد الدولي في مجالات عمله المختلفة عقب الأزمة و مدى تمكنه من حماية الاستقرار الاقتصادي و المالي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة ، و نجد ان دراستها ركزت في الجانب التطبيقي على الازمة المالية بخلاف دراستنا التي ركزت على المديونية الخارجية التي هي في بعض الدول نتيجة لتداعيات هذه الأخيرة و اتفقت الدراسة معها على تحليل الانتقادات التي وجهت للصندوق بشأن ممارسته لدوره اتجاه الازمت ، خاصة بعد الازمة المالية و التخفيف من حدة تأثيرها ، وكذلك من أجل أداء دوره بفعالية تامة أجرى الصندوق إصلاحات في مختلف المجالات لعمله، إلا أن نجاح الصندوق في أداء هذا الدور والتقليل من عمق الأزمات في المستقبل مرهون على عدة عوامل تخص تطبيقها من طرف الدول الأعضاء على حد سواء النامية منها والمتقدمة.

رابعاً: دراسة أ. لطرش ذهبية وآخرون : ركزت دراستهم على كيفية مساهمة البرامج لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي ، الذي يندرج ضمن تحسين الدور الرقابي ، برامج صندوق النقد الدولي للحد من أزمات النظام المالي العالمي، و التي تعنى بتحقيق الاستقرار المالي ومنع حدوث الأزمات المالية وتكرارها وانتشار عدواها، والتي تعتمد على مجموعة من المؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها ورصد مختلف المخاطر التي تصدّد بحدوثها ، في حين دراستنا ركزت على تقييم الأداء و الدور اتجاه الازمت و ركزنا بصفة خاصة على لأزمة المديونية و تقييم مدى فعالية الإجراءات التي قام بها الصندوق من فعالية دورها أو من عدمه ، و ذلك من خلال المساهمة في القضاء أو التخفيف المعبر من الازمت المالية و بالأخص الازمة المدروسة، من خلال تحليل بعض المؤشرات و البيانات الإحصائية.

خامساً: دراسة. **Jean Bruno Rakotomalala** : ركزت على كيفية تدخل صندوق النقد الدولي ، في إدارة أزمات المديونية و المالية بعد سنوات الثمانينات ، و لأجل التعرف على دور صندوق النقد الدولي في حل أزمات المديونية و الأزمات المالية في تسعينيات القرن الماضي ، و هو ما يتشابه في بعضه حيث ان دراستنا ركزت على تقييم تدخله في أزمة المديونية فقط، الاختلاف يكمن في الظروف التي تدخل فيها الصندوق ، و من ناحية ظروف النظام النقدي الدولي ما بعد الازمة المالية 2008م ، بعد و تبيان اوجه التقصير في سياسات الصندوق من أجل الاستشراف إلى حلول من شأنها النهوض بهذه المؤسسة المالية الدولية، لأداء دورها بفعالية أكثر .

سادسا: دراسة **M Ralph C. Bryant** : ركز Ralph في دراسته على اختبار مدى أهمية متغيرات صيغة الحصص داخل الصندوق ، ومحاولة إثبات عدم تمثيله للواقع الاقتصادي للدول الناشئة، وهي نقطة الالتقاء مع دراستنا الحالية حيث أن هناك اجحاف في حق الدول النامية من خلال الانتقادات ، أما ما لم يتوافق مع الدراسة فتتمثل في الأسلوب المتبع في إثبات ذلك حيث اعتمد Ralph على الأسلوب القياسي خصوصا عند قياسه للمعدل الارتباط الموجود بين ، متغير الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية مع متغير السكن، فيما قمنا نحن بإثبات ذلك من خلال تحليل بيانات و إحصاءات و بعض المؤشرات الحسابية .

خلاصة الفصل :

يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي علي المستوي الدولي، أنشئ بموجب اتفاقية بروتين وودز بمنطقة نيو همبشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 وكان الهدف منه ، هو وضع الاسس الرئيسية لبنية مالية دولية جديدة أكثر استقرارا و امانا بعدما مرت به إقتصاديات الدول من جراء الحرب العالمية الثانية سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة ، حيث يقوم صندوق النقد الدولي بمعالجة الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية، بين حكومات ومؤسسات محلية ومواطنين لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي مستعملا في ذلك العديد من الاليات والوسائل التي تخدم أغراضه وأهدافه الرئيسية.

ولقد مرت اقتصاديات العديد من دول العالم إلى سلاسل من الأزمات المالية التي كان لها أثر سلبي كبير على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مما أستدعى القيام بعدة إجراءات للحد من هذه الأزمات التي مست أغلب دول العالم، ويعتبر صندوق النقد الدولي من المؤسسات الدولية، التي أنشئت لهذا الغرض لضمان استقرار النظام النقدي والمالي العالمي ولتفادي المزيد من الأزمات المفاجئة التي تعصف بالاقتصاديات العالمية تقريبا بمعدل كل 10 سنوات.

الفصل الثاني : تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة و مواجهة

أزمة المديونية الخارجية للدول العربية (2008م-2015م).

المبحث الأول: سبل المساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في
معالجة أزمة المديونية الخارجية

المبحث الثاني: : تطور الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة

(2008-2015) .

المبحث الثالث: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجته لأزمة الديون

تمهيد:

لقد تطور أداء صندوق النقد الدولي خاصة بعد الازمة المالية الدولية 2008م في مواجهته لازمات المديونية الخارجية العالمية بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص ، سواء من حيث مساهمته في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة ، أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب للمصادر المتعددة الدولية و الجهوية الحكومية و الخاصة ، أو من حيث تقديم بعض التسهيلات الممدودة أو التمويلية أو الاحتياطية الإضافية و كذا مساهمته في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان شديدة المديونية وفق برنامج يفرضه و يشرف عليه ، و يتابع نتائجه، و حيث أنه شهدت معظم العلاقات الدولية النقدية عدة متغيرات خاصة بعد الازمة المالية العالمية الى سنة 2015م و قد ساهمت تلك التغيرات في ارتفاع قيمة الدين الخارجي لمجموع الدول العربية، و باعتبار ان صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة نقدية دولية تعمل على تقديم المساعدات الائتمانية الدولية، من اجل تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و التدخل من اجل القضاء أو التخفيف من مديونية الدول العربية .

المبحث الأول: سبل المساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة المديونية الخارجية

يقوم صندوق النقد الدولي في إنفاذ مهمته في تحقيق التوازن النقدي بين الدول من خلال وسائل تسهيل تمويلي ، تتراوح بين وسائل تسهيل كلاسيكية تساعد على سد النقائص التي تكتنف إقتصاد الدولة ، و أخرى متسعة من حيث نطاقها ترمي لتقديم وسائل راديكالية للعجز الذي يمس إقتصاد الدولة المعنية .

المطلب الأول: التسهيل الممدود لموارد الصندوق والتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي

تقوم الدول عند إشتراكها في عضوية صندوق النقد الدولي بدفع حصص نقدية نظير عضويتها، ومن هنا تتكون المصادر المالية لصندوق النقد الدولي التي تتيح له القيام بإقراض الدول الأعضاء التي تلجأ إليه عند وقوعها في مشاكل إقتصادية، كما أنه كلما زادت حصة الدولة العضو المقدمة للصندوق كان عدد أصواته أكبر، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم أكبر حصة لصندوق النقد الدولي تساوي ما يعادل 20% من حصص الصندوق.

تحدد هذه النسب كذلك قدر المساعدة التي تحضى بها الدولة من قبل الصندوق، وتتراوح السبل العادية المقدم عليها في هذا المجال بين تسهيلات تمتد من حيث الزمن، وأخرى تمس التصحيح الهيكلي لمؤسسات الدولة المستهدفة.

الفرع الأول: التسهيل الممدود لموارد الصندوق

أنشأ الصندوق آلية التسهيل الممدود لموارد الصندوق بموجب القرار رقم 81-40 بتاريخ 11 مارس 1981 م ، ولقد حدد ذلك القرار سياسة الاستعمال الممدد لموارد الصندوق إلى أن تدخل المراجعة العامة الثامنة لخصص الدول الأعضاء حيز التطبيق، كما تقررت بداية العمل بتلك الآلية بعد انتهاء العمل بآلية التمويل الإضافي، وبعد أن يكون الصندوق قد منح كامل الأموال المتوفرة بموجبها، وبذلك دخلت تلك الآلية حيز التطبيق في 7 ماي 1981 م بعد التوقيع على الاتفاق القرضي الجديد مع الوكالة العربية السعودية.¹ أما الهدف من تلك الآلية فهو المساعدة على التغلب على الإختلالات الكبيرة من مدفوعات البلدان الأعضاء مقارنة بحصصها لدى الصندوق عندما تكون تلك البلدان بحاجة إلى موارد أكبر ولفترات أطول من تلك المتوفرة بمثابة سحب الأقساط الإقتراضية العليا، أما إعادة الشراء فهي في فترة تتراوح بين 3 سنوات و 7 سنوات، هذا ولقد وضع مجلس الإدارة توجيهات تحكم استعمال موارد الصندوق في إطار سياسة الاستعمال الممدد لموارد الصندوق في إطار سياسة الاستعمال الممدد.

وهي توجيهات نصت على إمكانية استعمال الدول التي تبذل جهودا كبيرة في التكييف الهيكلي لموارد الصندوق، بنسبة تصل إلى 150% من حصتها فيه سنويا و 45% في 3 سنوات. أما عن تمويل هذه الآلية فهو من الموارد العادية للصندوق، وقد أنهى هذه الآلية في 30 نوفمبر 1992 تحسبا للضغوط التي تخلقها أعباء المديونية عليه، وتقرر تعويض الموارد المقترضة باكتتاب الدول الأعضاء، وذلك انطلاقا من المراجعة العامة التاسعة لخصص الدول الأعضاء.²

1 - خميس محمد حسن و إفتخار محمد مناحي الرفيعي، قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية معونة إقتصادية أم آلية للتدخل و الهيمنة الإقتصادية، مجلة كلية المأمون الجامعية، العدد 20، 2013، ص139.

2 - شعبان صدام الإمارة، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة سوط ، 2015، ص13.

الفرع الثاني: التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:

أنشئت آلية التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي سنة 1986 بهدف مساعدة البلدان الأعضاء المعانية من مداخيل ضعيفة، على رغم من سياسات التصحيح الهيكلي، من شروط ميسرة على المدى المتوسط، تم تمويل هذه الآلية من حساب الدفع الخاص الذي تأتي موارده من الصندوق الاستثمار لصندوق النقد الدولي، والجدير بالملاحظة هو أن من الممكن أن يستفيد البلد المعني بموجب هذه الآلية بـ 50% من حصته خلال 3 سنوات تؤخذ منها نسبة 15% في السنة الأولى، ثم 20% في السنة الثانية، والباقية في السنة الثالثة، أما سعر الفائدة التي يحصل عليها الصندوق لقاء تلك المساعدة فهو بنسبة 5% سنويا، أما السداد فيكون عبر 10 أقساط متساوية كل واحد منها كل ستة أشهر ابتداء من السنة الخامسة حتى السنة العاشرة، لا تعد هذه المساعدات من قبيل السحب المعروف في الصندوق، بل قروضا بالمعنى العادي، وبالتالي يكون على الطرف المستفيد القيام بسداد قرض، وليس إعادة شراء عملته الوطنية التي لا يقوم بتقديمها إلى الصندوق مقابل الاستفادة من المساعدة، على عكس ما يحدث في عمليات السحب العادية.¹

المطلب الثاني: التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي والتسهيل الاحتياطي الإضافي

يقترض الصندوق البلدان التي تعاني من مشكلات في موازين مدفوعاتها في ظل مجموعة من البرامج التي تختلف وفقا للمشكلات المعينة التي توضع من أجلها، و توضع هذه البرامج لكي تناسب حالة كل بلد من البلدان على حدى وفقا للظروف و الحالة الاقتصادية التي يمر بها، و تطورت تلك البرامج مع تطور و تغير الظروف الاقتصادية، و من هذه البرامج (اتفاقات الإستعداد الإئتماني، تسهيل الصندوق الممدد، تسهيل النمو و الحد من الفقر، و تسهيل الإحتياطي التكميلي، و خطوات الإئتمان الطارئ، و مساعدات الطوارئ).

الفرع الأول: التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي:

أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي سنة 1987م وتم العمل بها وتوسيعها في فيفري 1994م بعد قرار وقف العمل بالتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي السابق الذكر، ويقدم الصندوق بموجب هذه الآلية قروضا بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها صعوبات، وتلك البلدان التي يمكنها الاستفادة من مساعدة الجمعية الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، وتوجه الأموال المحصل عليها بموجب هذه الآلية إلى تدعيم التصحيح الهيكلي مثلما يبدو من التسمية على المدى المتوسط، ويكون على الدول المستفيدة من الآلية أن تصنع بمساعدة موظفي الصندوق إطارا للسياسات الاقتصادية التي ستنتهجها لتحقيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يدوم ثلاث سنوات.²

وفي هذا الصدد تتضمن الوثيقة الخاصة بتلك السياسات الأهداف الاقتصادية والسياسات الهيكلية والاقتصادية الكلية والأولويات والإجراءات التي تعتمدها الدولة اتخاذها خلال فترة التصحيح، كما تتضمن تلك الوثيقة تقييمها لاحتياجات التمويل الخارجي ومصادر التمويل الرئيسية، كما تكون تلك الوثيقة أداة للدعم الذي يقدمه الصندوق، ولاجتذاب المساعدات المالية والفنية الخارجية لبرنامج التصحيح الهيكلي.

¹ - ياسر الحويشي، العلاقة بين صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية، تكامل أم تناقض، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد 3، 2013، ص 99-98

² - يونس احمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، 2002، ص 53.

هذا وتجري مراجعة وتكملة تلك الوثيقة كل سنة، أما المراقبة فتجري على فترات نصف سنوية، كما توضع معايير أداء نصف سنوية لقياس الأهداف الهيكلية والكمية الأساسية.

أما عن تمويل آلية التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي، فهو أيضا من موارد الصندوق الإستئماني للتسهيل¹.

الفرع الثاني: التسهيل الاحتياطي الإضافي :

أنشأ مجلس إدارة الصندوق آلية التسهيل الاحتياطي الإضافي في 17 ديسمبر 1997، وهي آلية تهدف إلى منح البلدان الأعضاء موارد تكفي للموارد التي تحصل عليها بموجب اتفاق توكيدي أو اتفاق ممدد، وذلك عندما تكون موازين مدفوعات تلك البلدان تعاني من أزمة مفاجئة واستثنائية ناجمة عن خروج مكثف للرسميل يحدثه فقدان الثقة في أسواق البلدان المعنية.

أما عن مدة الاستفادة من المساعدة، فهي 12 شهرا كحد أقصى يتم بعدها سداد المبلغ المحصل عليه، ويكون السداد بعد مرور 18 شهرا على تاريخ استلام المساعدة مع احتفاظ الصندوق بسلطته التقديرية في تمديد هذه الفترة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية تعد ردا فوريا على الأزمة المالية التي شهدتها بعض البلدان الآسيوية في نهاية 1997م.

أما عن السداد أو بالضبط إعادة شراء الدولة العضو عملتها الوطنية المقابلة للمبلغ التي سحبته، فيكون بعد تغلبها الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاتها، ويكون عليها إعادة الشراء خلال فترة تتراوح ما بين 4 و 10 سنوات موزعة على أقساط متساوية وبسعر فائدة يمثّل السعر المخصص للأقساط الافتراضية، أما البلدان التي استفادت من هذه الآلية في 1982-1983م فهي كل من الهند والبرازيل والباكستان وساحل العاج وجامايكا والمكسيك والبيرو جمهورية الدومينيكا، ومنها أيضا في التسعينات الباكستان، مرة أخرى بمبلغ 400 مليون ومصر بنفس المبلغ. وهما قرضان وافق عليهما الصندوق في 1993م-1994م².

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، 2003، ص193.

² - عبد الحق أبو عتروس، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الإنجازات والتحديات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، أكتوبر 2001، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، ص25.

المبحث الثاني : تطور الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015):

تأثرت المديونية الخارجية للدول العربية بجملة من العوامل الاقتصادية والسياسية خلال الفترة (2008-2015) وكان لهذه العوامل الدور في زيادة قيمة إجمالي الدين الخارجي حيث وصلت سنة 2015م إلى 210.12 مليار دولار، وسنحاول خلال هذا المبحث التطرق لهذه العوامل وتأثيرها على قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية ، إضافة لهذا سنقوم بدراسة تطور إجمالي الدين الخارجي ومؤشرات المديونية الخارجية لعينة من الدول العربية هي: تونس، اليمن، مصر، المغرب، الجزائر، موريتانيا، الأردن.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة في تطور أزمة المديونية في الدول العربية خلال الفترة (2008-2015)

لقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية خلال الفترة(2008-2015)، وقد وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية سنة 2015م إلى 210.12 مليار دولار بعدما كانت 158.6 مليار دولار العام 2008م ، وسنحاول تحليل هذه المعطيات وذلك من خلال التطرق للعوامل التي ساهمت في تطور الديون الخارجة للدول العربية خلال فترة الدراسة، وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين الخارجي للدول العربية ، فقد شهدت التسعة الأشهر الأولى من عام 2008م ارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع ، الأمر الذي نجم عنه زيادة في الموازنات العامة في العديد من الدول المقترضة، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي من قبل عدة دول عربية مما ساهم في ارتفاع مديونيتها الخارجية وقد وصلت إلى 158.6 مليار دولار أمريكي¹.

-لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية لعام 2008م في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية المقترضة، وفي انخفاض عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض الاسعار وكميات الإنتاج النفطي، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة في العديد من هذه الدول وسعت عدة دول عربية مقترضة إلى اتباع سياسة معاكسة للركود الاقتصادي بزيادة الانفاق العام في عام 2009م للحيلولة دون المزيد من التراجع في النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذه التغيرات في تدهور الوضع الكلي للمالية العامة في غالبية الدول العربية المقترضة، مما تسبب في زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز المالي ووصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي لسنة 2009م إلى 163.6 مليار دولار أمريكي².

- سجلت سنة 2010 م استمرار في تداعيات الازمة العالمية في التأثير على وضع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة ذات الموارد الطبيعية المحدودة ، فعلى الرغم من تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي والأداء المالي في معظم هذه الدول، إلا أنها بقيت تعاني من عجز كلي في ماليتها العامة، وازدادت حاجاتها للاقتراض الخارجي؛ حيث وصلت قيمة الدين الخارجي لسنة 2010م إلى 165.2 مليار دولار³ ، وفي عام 2011م شهدت بعض الدول العربية المقترضة تغيرات سياسية جوهرية تمخض عنها مصاعب اقتصادية، وقد سميت هذه الدول بلدان التحول العربي، حيث لجأت بعض من هذه الدول إلى الاعتماد على الاقتراض المحلي لتمويل العجز في موازنتها العامة ، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية في عام 2011م، وهو ما أدى إلى زيادة الأعباء

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009، ص162.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010، ص 194.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011، أبو ظبي، صندوق النقد العربي ص176..

الفصل الثاني: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة ومواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية (2008م-2015م)

المالية للدول العربية المقترضة المستوردة للنفط مما زاد من حاجاتها إلى الاقتراض الخارجي والمحلي وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي لسنة 2011م إلى 168.5 مليار دولار¹، وخلال الفترة (2012م-2014م) فقد تمخضت التحولات السياسية الجارية في بعض الدول العربية المقترضة على مصاعب اقتصادية انعكست سلباً على أوضاع المالية العامة فيها، و قد اضطرت هذه الدول الى زيادة اعتمادها على كل من الاقتراض الخارجي و الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة كما تأثرت الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط من بقاء الاسعار العالمية للنفط ضمن مستويات مرتفعة، الأمر الذي زاد من أعبائها المالية في ظل تزايد قيمة الدعم لأسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية .

الجدول (1-2): قيمة إجمالي الدين العام الخارجي و خدمته للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2015م).

السنوات	إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (مليار دولار)	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (مليار دولار)
2008	158.6	17.71
2009	163.6	13.20
2010	165.2	14.31
2011	168.5	15.86
2012	181.3	14.46
2013	205.4	13.49
2014	206.8	16.40
2015	210.12	16.43

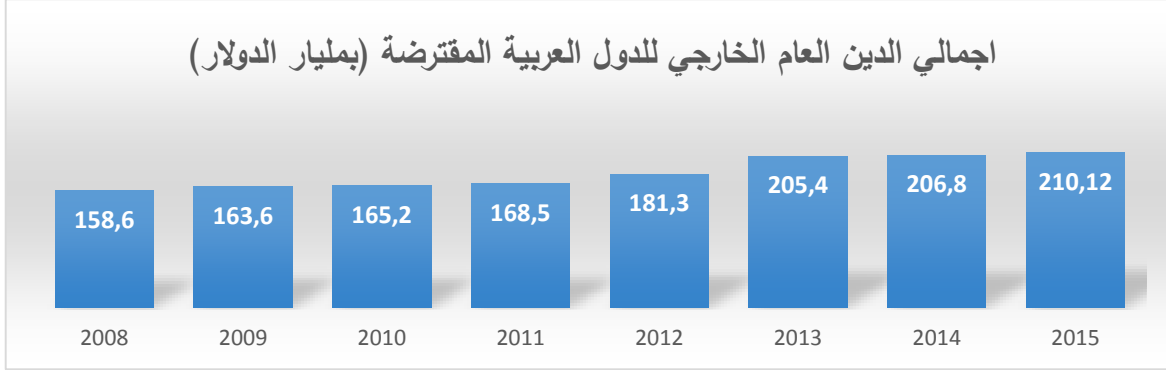
المصدر: اعتماداً على: - (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص-435، ص436)، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2017، ص390، ص391)

ويمكننا ملاحظة تطور خدمات الديون الخارجية للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2015) من خلال التمثيل

البياني الآتي:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص196..

الشكل (1-2): تطور إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008م-2015م)



المصدر: اعتماداً على: - (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 435)، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ص 390).

ولقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل المستوردات النفطية، وقد وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية خلال 2012م إلى 181.3 مليار دولار¹، وفي سنتي 2013م و2014م وصلت قيمة إجمالي الدين الخارجي للدول العربية إلى 205.4 مليار دولار و 206.8 مليون دولار على التوالي²، أما في عام 2015م وعلى الرغم من الانخفاض القياسي في أسعار النفط، إلا أن أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة أدت إلى زيادة المديونية في كل من الأردن ولبنان، كما أن استمرار الإنفاق الاستثماري في مصر على مشروعات البنية التحتية أدى إلى ارتفاع قيمة إجمالي الدين الخارجي في الدول العربية حيث وصلت إلى 210.1 مليار دولار³، كما أثر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية طوال الفترة (2008-2015)، مما أدى إلى ارتفاع الديون المقومة بالدولار الأمريكي على عاتق بعض الدول العربية المقترضة.

المطلب الثاني: تطور المديونية الخارجية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2008-2015).

الفرع الأول: تطور إجمالي الدين الخارجي في بعض الدول العربية المقترضة

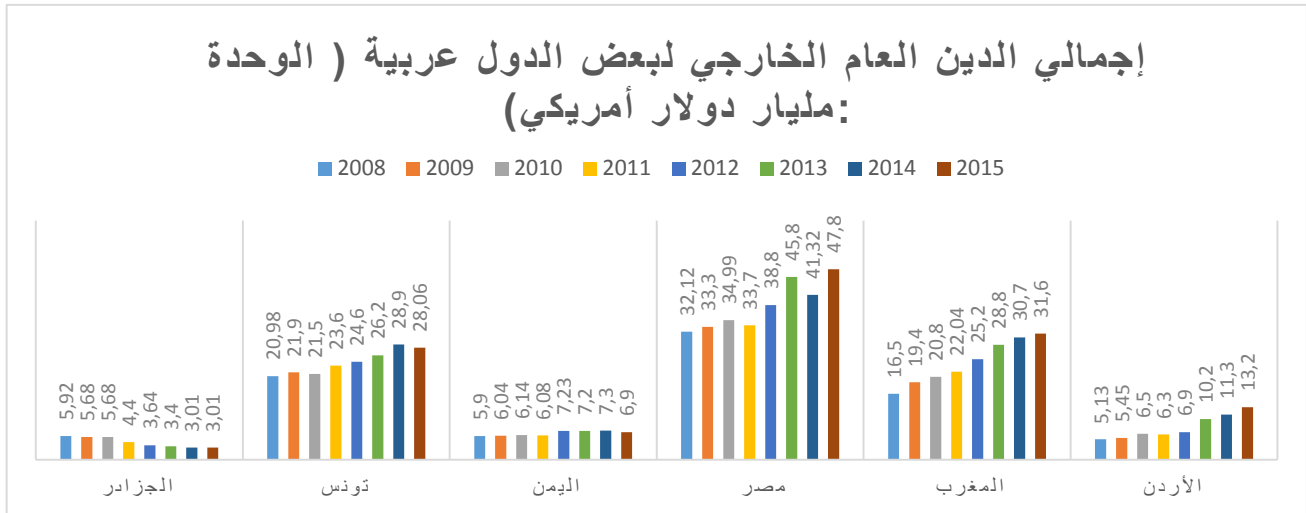
لقد تأثرت الدول العربية خلال الفترة (2008-2015) بمجموعة من العوامل هي: التقلبات في أسعار النفط خلال هذه الفترة، إضافة للأزمة المالية العالمية سنة 2008م، وأزمة الديون السيادية الأوروبية 2010م، والتطورات السياسية «الربيع العربي»، وأخيراً أزمة أسعار الغذاء خصوصاً سنوات 2008م و2010م و2011م، كل هذه العوامل كان لها التأثير على قيمة المديونية الخارجية لمجموعة من الدول العربية، وكذا تأثر كل دولة بهذه العوامل وهذا من خلال تحليل معطيات الشكل والجدولين المواليين:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص 198

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص 241.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص 267.

الشكل (2-2): تطور إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2015م)



المصدر: اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2013-2017).

من خلال الشكل أعلاه نجد أن مصر تحتل الصدارة كل سنة من حيث قيمة الدين الخارجي، تليها كلاً من المغرب وتونس؛ حيث كانت تونس تحتل المرتبة الثانية بعد مصر ثم المغرب المرتبة الثالثة، أما بعد عام 2012م فقد أصبحت المغرب هي الثانية وتونس الثالثة بعد مصر، أما كلاً من الجزائر واليمن والأردن فقيمة إجمالي دينها الخارجي تعتبر جرد منخفضة مقارنة بمصر وتونس والمغرب، وسنقوم بتحليل دقيق لقيمة إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول من خلال معطيات جدول تطور إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة (2008-2015م)، فإن قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية كما يلي:

- تعتبر مرحلة السبعينات هي مرحلة تكوين المديونية الخارجية في الجزائر، وقد عرفت الجزائر فترة طويلة من المشاشة تتصل بعبء الدين الخارجي وقد عرفت سنة 1986م زيادة مذهلة وخطيرة، في حجم المديونية نتيجة مباشرة لتفاعل عاملين خطيرين هما: انهيار أسعار المحروقات، وتراجع قيمة الدولار باعتباره عملة التداول في تجارة المحروقات، ولم تجد البلاد حلاً مرضياً أمامها إلا باللجوء إلى الهيئات المقرضة لطلب إعادة جدولة ديونها، وكان هذا في سنوات 1994م و1998م، وقد انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة الهامة، خصوصاً ما بين سنتي 2004م و2006م، حيث بعدما كانت قيمة إجمالي الدين الخارجي سنة 2003م هو 23.4 مليار دولار، ثم بلغت 21.81 مليار دولار عام 2004م ليصل بعد الدفع المسبق والمعتبر في سنة 2006م إلى 5.6 مليار دولار¹، وواصل انخفاضه ليصل في نهاية سنة 2015م إلى حوالي 3 مليار دولار، كما عرفت كل من تونس ومصر والمغرب الأردن، اليمن منذ العام 2011م اضطراباً سياسياً سمي بـ"الربيع العربي" فلم تطالب شعوب تلك البلدان بحرية الرأي والمشاركة فحسب، بل أيضاً تحسين البيئة الاقتصادية، وقد تحقق تقدم في المسارات السياسية الانتقالية التي اتخذها بلدان التحول العربي فمن هذه البلدان التي تغير فيها نظام الحكم: مصر، تونس واليمن. ومنها من لم يتغير فيها نظام الحكم على غرار المغرب والأردن.

¹ - التقرير السنوي، 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 77، ص 79.

-لقد واجهت أوضاع المالية العامة في بلدان التحول العربي تحديات كبيرة قبل وبعد بداية التحولات التي مرت بها هذه البلدان، وفي حالات كثيرة كان عجز المالية العامة ومستوى الدين العام أكثر ارتفاعاً في هذه البلدان منه في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأمر الذي يرجع، بدرجات متفاوتة، إلى تكلفة الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود وارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً، وانخفاض الضرائب، وإجراءات المالية العامة المضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية والتي تم اتخاذها في سياق الأزمة المالية العالمية 2008م وخضعت النفقات العامة لهيمنة الإنفاق على الأجور والدعم، الذي استهلك حوالي 40 في المائة أو أكثر من موازنات معظم بلدان التحول العربي وترك حيزاً محدوداً للغاية للنفقات الرأسمالية، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م كان كل من بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا) يعاني من مستويات الدين المرتفعة أو الآخذة في الارتفاع¹؛ حيث في عام 2011م وصلت قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبلدان التحول العربي؛ فاحتلت مصر الصدارة بقيمة 34.99 مليار دولار (بعدها كانت في سنة 2008م بحوالي 32.12) تليها تونس بقيمة 23.6 مليار دولار (بعدها كانت 20.98 مليار دولار سنة 2008م)، تليها المغرب 22.04 مليار دولار على التوالي (بعدها كانت حوالي 16.5 مليار دولار سنة 2008م)، ثم الأردن بحوالي 6.3 مليار دولار (بعدها كانت 5.13 مليار دولار سنة 2008م كذلك)، وأخيراً اليمن بقيمة 6.08 مليار دولار (بعدها كانت لا تتجاوز 5.9 مليار دولار العام 2008م).

-لقد تسببت طفرات الإنفاق التي تلت "الربيع العربي" في زيادة ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام، فقد حاولت حكومات بلدان التحول العربي تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة ومعالجة التوترات السياسية والحفاظ على مستويات الطلب الكلي، من خلال الاستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم المعمم، وهكذا وصلت قيمة إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2015م لكل من مصر 47.8 مليار دولار، ثم تليها المغرب بقيمة 31.6 مليار دولار تليهما تونس بقيمة 28.06 مليار دولار، ثم الأردن بقيمة 13.2 وأخيراً اليمن بقيمة 6.9 مليار دولار.

الجدول (2-2): قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول عربية (الوحدة: مليار دولار أمريكي).

الدولة /السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	5.92	5.68	5.68	4.4	3.64	3.4	3.01	3.01
تونس	20.98	21.9	21.5	23.6	24.6	26.2	28.9	28.06
اليمن	5.9	6.04	6.14	6.08	7.23	7.2	7.3	6.9
مصر	32.12	33.3	34.99	33.7	38.8	45.8	41.32	47.8
المغرب	16.5	19.4	20.8	22.04	25.2	28.8	30.7	31.6
الأردن	5.13	5.45	6.5	6.3	6.9	10.2	11.3	13.2

المصدر: اعتماداً على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2013م - 2017م)

¹ - زيري رابع، دودان حنان. دور صندوق النقد العربي في إدارة الديون الخارجية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 07.

الفرع الثاني: طاقة الدول العربية المقترضة على خدمة ديونها.

نعني بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على توفير الأموال الكافية لمواجهة التزامات الدفع الخارجي، التي نشأت عن اعتماده على القروض الخارجية ومدى تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية بالداخل، هذا تجدر الإشارة أن مبالغ خدمة الدين الخارجي، تمثل جزء من الناتج الوطني، الذي كان من الممكن أن يوجه إلى زيادة الاستهلاك أو لزيادة معدل الاستثمار وبالتالي لرفع معدل النمو.

إذن يمكن النظر إلى مدفوعات خدمة الدين الخارجي على إنه اقتطاع من الموارد الموجهة لاستهلاك أو الاستثمار، وكلما استطاع الاقتصاد الوطني أن يوفر الموارد اللازمة لخدمة أعباء ديونه الخارجية بسهولة، ودون أن تتأثر مستويات الاستهلاك والاستثمار، كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه الخارجية والعكس بالعكس.

وبغرض استكشاف مدى طاقة الدول العربية على خدمة ديونها، تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات¹.

هذه المؤشرات تستخدم كأدوات تحليلية لتقييم أوضاع المديونية الخارجية للدول، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

المؤشر الأول: نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (الدين/ الناتج الداخلي الخام): تعبر هذه النسبة على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمرارته في القيام بذلك (كلما تزايدت هذه النسبة كان ذلك دلالة على اعتماد البلد على الخارج في تمويل الاستثمار والاستهلاك).

المؤشر الثاني: نسبة خدمة الدين (مدفوعات الفوائد+ الأقساط) إلى صادرات السلع والخدمات: فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد القومي، حيث يصبح ما تبقى من حصيلة الصادرات قليلاً وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات هذه الدولة أو الدول، حيث نجد أن الدول الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة، وذلك من أجل الاطمئنان على قدرة البلد على سداد أعباء ديونها.²

— سنقوم بدراسة هذين المؤشرين لبعض الدول العربية خلال هذه الفترة، بالاعتماد على معطيات الجدولين اسفله الذي يمثل بعض مؤشرات المديونية الخارجية لكل من الجزائر، تونس، اليمن، مصر، المغرب، الأردن خلال الفترة (2008-2015):

¹ - بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 39-40.

² - العباس بلقاسم، إدارة الديون الخارجية، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت/العدد30، 2004، ص15.

الجدول (2-3): نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات الدول العربية خلال الفترة (2008-2015).

السنوات /الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	8.4	11.8	10.3	11.7	11.7	9.3	8.1	9.5
اليمن	2.7	3.6	2.7	3.6	2.7	2.7	4	1.3
مصر	5.4	5.8	5.5	6.2	6.6	7.1	12.1	11.3
المغرب	7.3	8.6	4.7	4.8	4.7	5.1	5.5	8.8
الأردن	22.4	5	5.2	5.3	5.5	5.9	8.2	14.6
الجزائر	1.4	2	1	0.8	0.7	0.7	0.8	1.3

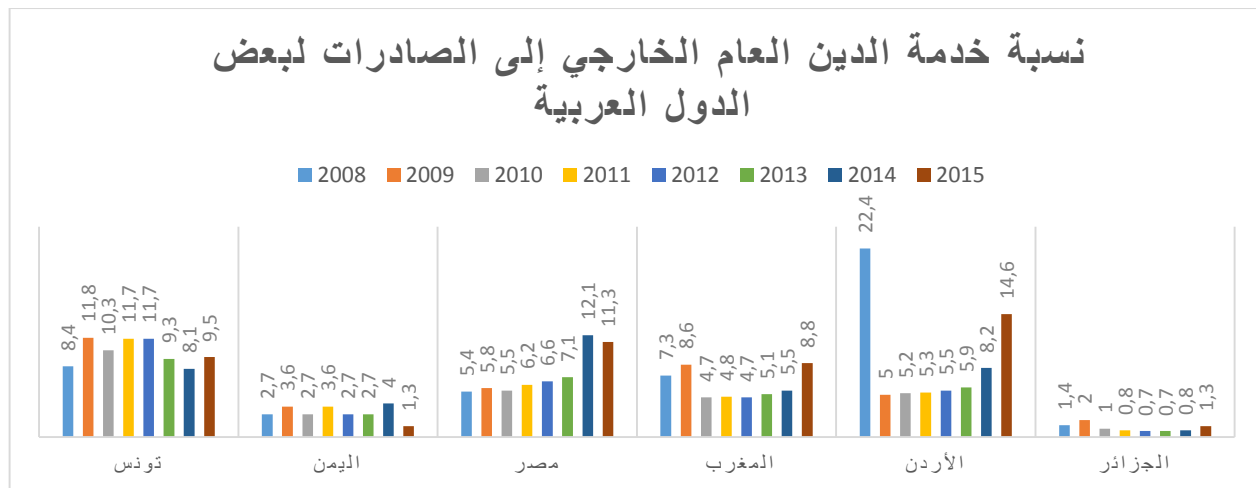
المصدر: اعتمادا على : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2016, أبوظبي، صندوق النقد العربي ص525-528..

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2013, أبوظبي، صندوق النقد العربي ص435-438..

ويمكننا توضيح نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات الدول العربية خلال الفترة (2008-2015). من خلال

التمثيل البياني الآتي:

الشكل (2-3): نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات الدول العربية خلال الفترة (2008-2015).



المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2016, أبوظبي، صندوق النقد العربي ص528-525.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2013, أبوظبي، صندوق النقد العربي ص435-438.

الجدول (2-4): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية.

السنوات /الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	49	48.1	48.6	51.2	54.4	56.3	60.7	64.3
اليمن	19.4	21.2	19.7	19.3	22.1	21	21.4	25.1

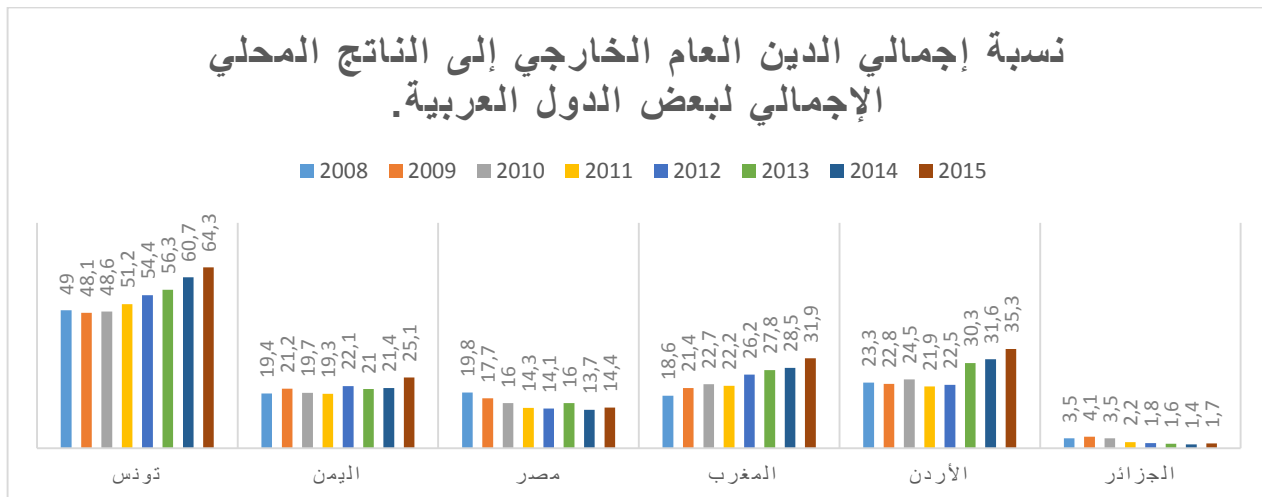
14.4	13.7	16	14.1	14.3	16	17.7	19.8	مصر
31.9	28.5	27.8	26.2	22.2	22.7	21.4	18.6	المغرب
35.3	31.6	30.3	22.5	21.9	24.5	22.8	23.3	الأردن
1.7	1.4	1.6	1.8	2.2	3.5	4.1	3.5	الجزائر

المصدر: - اعتماداً على: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص525-528.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص435-438.

ويمكننا توضيح نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية) من خلال التمثيل البياني الآتي:

الشكل (2-4): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية.



المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص525-528.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، أبوظبي، صندوق النقد العربي ص435-438.

وذلك من أجل معرفة القيمة الحقيقية للدين العام الخارجي لهذه الدول كمايلي:

-الجزائر: بعدما انتهجت الجزائر استراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة الهامة، خصوصاً ما بين سنتي 2004م و2006م واصلت اتباع تلك السياسة خصوصاً بعد ارتفاعات التي عرفتها أسعار النفط قبل عام2014م وهذا ما أثر على نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإيجاب بعدما كانت 3.5 في المائة عام 2008م أصبحت 1.7 في المائة عام 2015م، نفس الشيء بالنسبة لنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فهي في حدود جد آمنة من 1.4 في المائة عام 2008م الى 1.3 في المائة سنة 2015..

-اليمن: بلغت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015م 25.1 في المائة بعد ما كانت

19.4 في المائة سنة 2008م، وهي في حدود آمنة، أما نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فتميزت بالتذبذب بين الزيادة والانخفاض خلال الفترة (2008م-2015م) وصلت نسبتها سنة 2015م 1.3 في المائة وهي جد منخفضة حيث بلغت فوائدها واقساط الدين الخارجي المسددة حوالي 350.9 مليون دولار، إلا أن تآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي أصبح عائقاً أمام سداد خدمة الدين الخارجي، وهذا يستدعي البحث عن قروض خارجية لسداد خدمة الدين الخارجي أو الحوار مع الدائنين الخارجيين لتأجيل سداد خدمة الدين الخارجي إلى ما بعد الحرب.¹

- تونس : نشأ الدين الخارجي التونسي بعد الاستقلال وكان يفترض أن يكون أداة أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن نظراً لمستواه المرتفع وتفاقمه وتعدد انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية أصبح من أبرز معضلات الواقع التونسي الحالي، حيث عرفت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي التونسي تزايد مستمر، حيث تطورت من 49.0 في المائة عام 2008م إلى 64.3 في المائة سنة 2015م، وهي نسبة مرتفعة وسببها أن أغلب الديون الخارجية التي تحصلت عليها تونس منذ 2011م، سواء من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو سوق المال الأوروبية هي ديون اضطرارية لسد الثغرات في الموازين المالية والاقتصادية للدولة، ولم تكن بتاتا أموالاً تنموية لدفع الاستثمار والتنمية والرفع من القيمة المضافة الاقتصادية بل إن البلاد أصبحت تقترب من زيادة أجور الموظفين وذلك تحت ضغط النقابات والاحتجاجات وأصبحت كتلة الأجور في تونس من أعلى النسب في العالم حيث تقارب 13 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وهي كتلة مرتفعة جدا مقارنة بدول مشابهة لتونس²، أما نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال طول الفترة مقبولة (ما دامت لم تتجاوز 25 في المائة).

- مصر : نلاحظ من الجدول رقم (2-4) أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتجه نحو الانخفاض عموماً (من 19.8 في المائة عام 2008م إلى 14.4 في المائة عام 2015م)، وذلك رغم ارتفاع قيمة إجمالي الدين العام الخارجي لمصر خلال الفترة (2008-2015م)، حيث وصلت العام 2015م إلى 47.8 مليار دولار بعدما كانت عام 2008م 32.12 مليار دولار، فسياسة الدين العام الخارجي تسير في الاتجاه الصحيح؛ إذ أن النسبة لم تفق 40 في المائة بمعنى أن معدل نمو الناتج المحلي يفوق بكثير معدل نمو الدين العام الخارجي، وعليه نستطيع القول أن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نسبياً، وهذا يعود إلى خبرة القائمين على إدارة الدين العام الخارجي من ناحية، وحصول مصر على بعض المساعدات المتمثلة بتحويل بعض الديون إلى هبات أو تخفيضات، أما مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات فكانت النسبة 5.4 في المائة عام 2008م، وأصبحت 11.3 في المائة رغم أن هناك ارتفاع ملحوظ لكن هذه النسبة لم تتعد 25 في المائة المحددة لدخول منطقة التبعية المالية.

- المغرب : تضاغت قيمة الدين الخارجي للمغرب منذ 2008م الذي قدر بـ 16.5 مليار دولار وصل في عام 2015م إلى 31.6 مليار دولار تقريبا زيادة بمقدار 15 مليار دولار لكن ضعف البنية الاقتصادية ليس هو السبب الوحيد في إغراق المغرب بالديون الخارجية، بل هناك سبب آخر يحرم البلد من أي فرصة في نهضة اقتصادية وتسديد ديونه، وهو ممثل في استفحال الفساد بكل أشكاله، بداية من

¹ - المتيمي محمد عبد الواحد ، الدين العام في اليمن إعادة هيكلة الدين أو العجز عن السداد، في مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 15، 2016، ص4.

² - السمعي عادل . هل تعجز تونس عن خلاص الديون الخارجية؟ <https://www.babnet.net/festivaldetail-138571.asp> متاح على الموقع، 2017.

التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتهريبها، وكذا الرشوة والمحسوبية وغياب الشفافية، كما نلاحظ من الجدول رقم (2-4) أن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعاً كبيراً من 18.6 في المائة عام 2008م إلى 31.9 في المائة عام 2015م، وهي نسبة مرتفعة يمكن القول أن المغرب تعاني من تبعية مالية (عتبة التبعية المالية 30 في المائة)، أما نسبة خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات فهي رغم تميزها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلا أن أعلى نسبة لها كانت سنة 2015م بحوالي 8.8 في المائة بعدما كانت سنة 2008م 7.3 في المئة لكن عموماً فالنسبة معقولة وفي حدود معقولة .

الأردن: قامت الحكومات الأردنية ببذل عدة جهود لاحتواء الأزمة الاقتصادية، وذلك من خلال تبني خمس برامج للتصحيح الاقتصادي منذ عام 1989م، وهذا حتى مجيء الأزمة المالية العالمية 2008م وتبعاتها، وهو ما حتم عليها اتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من حدة تأثير الأزمة على المديونية¹، إلا أن المديونية تفاقمت وزادت ووصلت إلى أعلى مستوياتها خلال عام 2015م بقيمة 13.2 مليار دولار أنظر الجدول (2-2)، وإن تفاقم حجم الدين الخارجي يشكل عبئاً مالياً على الاقتصاد الأردني يتمثل بخدمة هذه الديون من أقساط وفوائد مستحقة الأمر الذي يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، قام الأردن سنة 2008م بسداد مبكر لجزء من مديونته الخارجية، مما أدى إلى انخفاض نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات للأردن إلى حوالي 5 في المائة فقط العام 2009م بعدما كانت 22.4 في المائة عام 2008م، وبقيت هذه النسبة منخفضة رغم معاودتها الارتفاع عام 2015م بنسبة 14.6 في المائة، إلا أن هذه النسبة في حدود آمنة و مقبولة، أما عن نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مرتفعة حيث وصلت 35.3 في المائة يمكن القول أن الأردن تعاني من تبعية مالية (عتبة التبعية المالية 30 في المائة).

¹ نجادات. عبد السلام، 2012، المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة 1990-2010م، في المجلة العراقية الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، لعدد33، ص 95.

المبحث الثالث : تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة لأزمة الديون الخارجية خلال الفترة (2008م-2015م)

نظراً لأهمية الأداء و الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، إضافة لدوره الأساسي في معالجة أزمة المديونية العالمية سنحاول رصد أهم المساعدات التي استفادت منها الدول العربية خلال الفترة (2008م-2015م)، وخصوصاً البلدان العربية التي عرفت تحول سياسي، حيث وجهت لهذه المؤسسة (صندوق النقد الدولي) جملة من الانتقادات حول الدور الذي يقوم به خصوصاً بعد أحداث الأزمة المالية العالمية 2008م، وكرد فعل لهذا، قام صندوق النقد الدولي بتطبيق جملة من الإصلاحات.

المطلب الأول : المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان العربية خلال الفترة (2008-2015)

قام صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة بتقديم جملة من المساعدات لكل من جيبوتي، موريتانيا، وكذا بعض دول التحول العربي 4مثل: اليمن الأردن والمغرب وتونس، وسوف نتطرق إلى المساعدات المقدمة لبلدان التحول العربي كمايلي:

- **المساعدات المقدمة لدولة اليمن:** وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 30 جويلية 2010م على عقد اتفاق تسهيل ائتماني لمدة 3 سنوات بقيمة 243.5 وحدة حقوق السحب الخاصة لصالح اليمن لدعم برنامجاً للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق نمو مرتفع ومستدام والحد من الفقر¹، وقد استعان اليمن بموارد الصندوق عن طريق قرض بتاريخ 17 افريل 2012م كغيره من بلدان التحول العربي الأردن والمغرب وتونس التي تكبدت خسائر اقتصادية نتيجة الاضطرابات السياسية، وقد قدرت قيمة "التسهيل الائتماني السريع" بـ 100 مليون دولار أمريكي من أجل حماية احتياطي النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ومع زيادة النفقات الاجتماعية والرأسمالية²، حيث وافق صندوق النقد الدولي في 2 سبتمبر 2014م على منح اليمن قرضاً آخر بقيمة 553 مليون دولار لدعم خطط البلاد الرامية إلى تقوية مركز المالية العامة والحسابات الخارجية، وتحفيز النمو لإقتصادي، ومكافحة الفقر، وزيادة المخصصات الشهرية من صندوق الرعاية الاجتماعية³.

- **المساعدات المقدمة لدولة تونس:** عقب ثورة جانفي 2011م ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وافق المجلس التنفيذي في 7 جوان 2013م على اتفاق استعداد ائتماني مدته 24 شهراً وتبلغ قيمته نحو 1.75 مليار دولار أمريكي وفي ديسمبر 2014م استكمل المجلس المراجعة الخامسة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، ليصبح مجموع المبالغ المصروفة 1.5 مليار دولار أمريكي، ووافق في ماي 2015م على تمديد الاتفاق لمدة 7 أشهر حتى 31 ديسمبر 2015م، ويدعم الصندوق أيضاً

¹ - Press Release.(2010). IMF Executive Board Approves US\$ 369.8 Million Extended Credit Facility

Arrangement for Yemen, August 2,2010 ,sur le site:<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1030>

² - النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. , 2012, اليمن تحصل على قرض طارئ من الصندوق بقيمة 100 مليون دولار، الموقع:

<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar040512a>

³ - النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي, 2014, قرض من الصندوق لمساعدة اليمن على إجراء الإصلاحات وجذب المساعدات الخارجية، الموقع:

<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar092414a>

بتوفير المساعدة الفنية لإدارة السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وكذا تحسين دارة المالية العامة، وتعزيز القدرة الرقابية وإطار الضمانات للبنك المركزي، وتحسين الإحصاءات النقدية.¹

- **المساعدات المقدمة لدولة المغرب :** وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 13 أوت 2012م على عقد اتفاق لمدة 24 شهراً مع المملكة المغربية، بموجب خط الوقاية والسيولة بمبلغ يعادل 6.21 مليار دولار أمريكي ، وقد سمح خط الوقاية والسيولة للسلطات المغربية فرصة مواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الوطني، الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والشامل لكل المواطنين، ووافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاق جديد 28 جويلية 2014م مدته 24 شهراً مع المملكة المغربية بموجب خط الوقاية والسيولة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي.²

- **المساعدات المقدمة لدولة الأردن :** وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 3 أوت 2012م على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 36 شهراً مع الأردن بقيمة 2.05 مليار دولار تقريباً، بالمقابل قامت السلطات الأردنية بتنفيذ خطة طموحة لتقوية الوضع المالي ، تستهدف الحد من احتياجات التمويل في القطاع العام وتخفيض الدين العام، فقد تعرضت الأردن لسلسلة من الصدمات الخارجية أثناء عام 2011م؛ حيث انخفض متوسط امدادات الغاز الطبيعي اليومية التي تصل من مصر على أثر أعمال التخريب التي طالت الغاز العربي سيناء ، واستلزم ذلك زيادة واردات الوقود عالية التكلفة لتوليد الكهرباء أثناء ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة للتوترات الإقليمية التي أثرت على السياحة، وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي، وهو ما ساهم في اتساع عجز الحساب الجاري الخارجي.³

- **المساعدات المقدمة لدولة موريتانيا :** لحق الضعف بالنمو الاقتصادي والمركز المالي في موريتانيا من جراء أزمة أسعار الوقود والغذاء في سنتي 2008م-2009م و الأزمة المالية 2008م وتفاقت آثار هذه الصدمات الخارجية نتيجة وقوع أزمة سياسية داخلية أدت إلى انخفاض تدفقات المعونة، والهبوط الملحوظ غير المتوقع في الإنتاج فوافق المجلس التنفيذي بتاريخ 15 مارس 2010م على عقد اتفاق مدته ثلاث سنوات (36 شهر) لصالح الجمهورية الموريتانية، في إطار التسهيل الائتماني الممدد بقيمة 77.28 وحدة حقوق السحب الخاصة من أجل توفير الدعم لبرنامج السلطات الموريتانية الاقتصادي.⁴

- **المساعدات المقدمة لدولة جيبوتي :** وافق المجلس التنفيذي في 17 سبتمبر 2008م على عقد اتفاق مع جيبوتي للاستفادة من اتفاق تسهيل النمو والحد من الفقر لمدة 3 سنوات بقيمة 12.72 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة ووافق المجلس التنفيذي يوم

1 - صندوق النقد الدولي, 2015, نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي في غمار التحول السياسي، واشنطن،

الموقع: <https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications-loepdf/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1401mcda.ashx> ص 53.

2- Press Release: IMF Executive Board Approves US\$5-Billion Arrangement for Morocco Under the Precautionary and Liquidity Line, sur le site: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr14368>

3 - النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 2012، الأردن تحصل على قرض من الصندوق لدعم الاقتصاد بقيمة 2 مليار دولار، الموقع: <http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1228>

4 - صندوق النقد الدولي، 2010، البيان الصحفي رقم 10/89، الموقع:

<http://www.imf.org/~media/Websites/IMF/Imported/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr1089apdf.ashx>

6 فيفري 2012م على طلب السلطات زيادة الموارد المتاحة بموجب تسهيل تمويل الممدد بقيمة 9.5 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، وهذا لسد احتياجات التمويل الخارجي الإضافية التي نشأت عن ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميا وموجة الجفاف التي اجتاحت القارة الإفريقية.¹

المطلب الثاني: الانتقادات والاصلاحات الموجهة لصندوق النقد الدولي: واجه صندوق النقد الدولي العديد من الانتقادات ، وهو بدوره قام بعدة اصلاحات التي ترمي كلها في مدى فعالية أو عدم فعالية دورة والاداء الذي يقدمه في سبيل القضاء او التخفيف من حدة الازمات المالية والمحافظة على استقرار النظام المالي والنقدي العالميين.

الفرع الاول، الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي: لقد وجهت العديد من الانتقادات لصندوق النقد الدولي، خاصة من طرف الدول النامية التي ترى تحيز صندوق النقد الدولي للدول الكبرى، وذلك استنادا إلى العوامل التالية:

1- انعكاس برامج الصندوق بالسلب على المجال الاجتماعي والسياسي، فبرامج الإصلاح التي يفرضها على الدول من خصخصة وتخفيض قيمة العملة، وتشجيع الصادرات بما يضر الاحتياجات الاجتماعية المحلية، وكانت صفات -نمطية -متشابهة سواء في دول الجنوب أو دول الشمال؛ حيث في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م وجد حياة جديدة في أوروبا، وذلك بتعاونه مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على تشكيل "الترويكا" ، والتي عملت على فرض سياسات تقشفية قاسية في كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال وقبرص وإسبانيا.²

2- عدم كفاءة حزمة الإجراءات التي يوصي بها الصندوق، خاصة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها، والتي تدعم العولمة من خلال تخفيض الإنفاق العام، تحرير الأسعار من الرقابة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

3- يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نموذجا إثنائيا معينا، وتنحصر علاقاته في صياغة برامج بالبنوك المركزية ووزارات المالية، ولا يشرك في ذلك وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.

4- صندوق النقد يخدم مصالح الدول الغنية، لأن الدول أعضاء صندوق النقد الدولي في الأساس تتركز على أربعة دول لها القوة التصويتية، تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (حصتها تبلغ 18 في المائة)، ألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا (حصتها مجتمعة مع الولايات المتحدة تمثل 38 في المائة)، مما يؤدي إلى خدمة مصالح هذه الدول من مصالح مستثمريها وبنوكها ومؤسساتها الصناعية على حساب مصالح الدول الفقيرة، وهنا فالصندوق لا يتسم بالشفافية وهذا ما لمسناه من خلال دعم كبار البنوك المتعثرة من الأزمة المالية 2008م.³

5- في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م انتقدت دول "البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، كوريا الجنوبية والصين" النظام النقدي الدولي

¹ - صندوق النقد الدولي، 2012، البيان الصحفي رقم ، 12/38، الموقع : <http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1238>

² - Toussaint.E. ET Millet.D, Histoire critique du FMI et de la banque mondiale., sur le site: <http://www.cadm.org/Histoire-critique-du-FMIet-de-la>

³ - بيسسو. فؤاد حمدي. 2009، إصلاح النظام النقدي المالي والدولي، بحث ضمن المؤتمر العلمي العاشر بعنوان: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت. ص. 09.

القائم بما في ذلك مؤسساته صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وطالبت بالحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية واعتماده كعملة مرجعية وحيدة في المعاملات الدولية، وطالبت بإدماج العملتين الروسية (الروبل) والصينية (اليوان) في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي.¹

الفرع الثاني، إصلاح نظام والإقراض و زيادة حجمه : في إطار الإجراءات المتخذة لدعم البلدان خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م وما انجر عنها من تبعات على الكثير من دول العالم ، و هو ما أدى بما الى اللجوء الى الاقراض خاصة الدول ذات الدخل الضعيف ، قام صندوق النقد الدولي بعملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى زيادة حجم القروض وتطويرها حسب قوة كل بلد عضو ، ولكي يقوم بتوفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار ومخلفات الأزمات ومساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار، يتطلب تعزيز طاقته الإقراضية، و اقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده نذكر منها مايلي²:

-تحديث الشريطة: يفرض صندوق النقد الدولي شروطا هيكلية على القروض الممنوحة للدول الأعضاء، لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف المرجوة منها، ولهذا فإن الصندوق يسعى في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من الموازنة بين شروطه المرتبطة بالإقراض ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء.

-استحداث خط الائتمان المرن: عبارة عن قرض من حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الطارئة (أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسة الاقتصادية.

-مضاعفة حدود الاستفادة من القروض: حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة، لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير بالموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

-تبسيط هيكل التكلفة وأجال الاستحقاق: لإيجاد الحوافز السعرية الصحيحة للاقتراض من الصندوق اجرى ايضا اصلاح شامل لهياكل التكلفة و اجال الاستحقاق .

-تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض: بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل: التسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي والتسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل.

-إصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: حيث يسعى الصندوق إلى إعادة تصميم تسهيلات الإقراض الموجهة للدول منخفضة الدخل لزيادة القدرة على توفير التمويل الميسر الطارئ وقصير الأجل ومضاعفة حجمها.

كما قام الصندوق علاوة على ذلك ما يلي:

¹ - Kelly.B. (2009). China's Challenge to the International Monetary System, Incremental Steps and Long-Term Prospects for Internationalization of the Renminbi, Issues and Insights Vol.9-No 11, Honolulu, HI, Pacific Forum CSIS.P3-4.

² - ذهبية لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة سطيف، ص 9، ص10.

- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي (استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض): أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في 1 جويلية 2009 على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية وزيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة لتمكينها من التصدي المباشر لآثار الازمات العالمية ودعم مشاريع الاستثمار.

ويمكن للصندوق البدء في إصدار هذه السندات التي تحسب على أساس حقوق السحب الخاصة بعد إبرام أول اتفاقية لشراء السندات مع أي بلد عضو، والذي بمجرد شرائه لهذه السندات تصبح قابلة للتداول في القطاع الرسمي على أن يلتزم بتسديد مدفوعات الفائدة على أساس ربع سنوي حسب سعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثالث: إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة و إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق

- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة : وذلك بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 13 أوت 2009 على تخصيص وحدات سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتوفير السيولة عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ستحصل الدول الناشئة والدول النامية على ما يعادل 100 مليار دولار منها أكثر من 18 مليار دولار للدول منخفضة الدخل ابتداءً من 28 أوت 2009 بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية 85 % من الأصوات¹.

- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق: تمثل حصة الدولة في صندوق النقد الدولي مساهمتها في أرس مال الصندوق، ولحصة الدولة أهمية كبيرة لأنها تحدد القوة التصويتية للعضو من جانب، وتحدد أيضا التسهيلات المالية التي يمكن أن يحصل عليها العضو من الصندوق من جانب آخر بما في ذلك توزيعات حقوق السحب الخاصة. ويتسم التوزيع الحالي للحصص بعدم العدالة بين دول العالم المختلفة خصوصا دول العالم الفقيرة وهي مجموعة الدول الأكثر احتياجا لمساعدة الصندوق ومسانداته، المشكلة أن هذه المجموعة من الدول ممثلة تمثيلا أقل مما يجب ووزن قوتها التصويتية ضعيف للغاية، ومنه فإن الصندوق في حاجة إلى إصلاح النظام الحالي للحصص لكي يعكس ليس فقط الأهمية النسبية للدول الأعضاء في التجارة والمعاملات المالية الدولية، ولكن أيضا لإتاحة الفرص بصورة أكبر للدول الأقل تمثيلا للحصص وبصفة خاصة الدول الفقيرة، وتقليص هيمنة الدول الغنية على عمليات اتخاذ القرارات في الصندوق، وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يقوم بمراجعة دورية لنظام الحصص وقد كان آخر موعد للمراجعة هو 2008م وموعد المراجعة الاخر في 2011م ويقترح في هذه المراجعة أن تتم مراجعة الحصص بهدف زيادة موارد الصندوق على نحو مستدام، وكانت مجموعة العشريون قد اقترحت إجراء إصلاح في النظام الحصص في سنة 2010 ، من خلال إعادة هيكلة هذه الحصص بحيث يسحب جزء من حصص الدول ذات التمثيل المرتفع في الصندوق إلى الدول الناشئة والنامية بحوالي 5% إلى 7% على الأقل، ووفقا لهذه الإصلاحات يفترض أن تحصل 54 دولة على زيادات في حصصها، غير أن المراجعات السابقة لم تسفر عن تعديل جوهري في خفض حصص الدول المهيمنة².

¹ - لبعيل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، بسكرة، 2017، ص 33، ص 34.

² - محمد إبراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 05، 22 ماي 2010..

خاتمة الفصل الثاني: استنادا إلى التحليل السابق لأدوار صندوق النقد الدولي في أزمات المديونية الخارجية، والتي عرفتها الدول العربية بعد الأزمة المالية 2008م، خلص الفصل إلى أن صندوق النقد الدولي كان في كل مرة يغير من سياساته وأدواره ليجعلها أكثر موائمة مع مختلف المستجدات والأحداث العالمية والعربية خاصة مع بعض الدول مثل الجزائر و تونس و الاردن و مصر و جيبوتي و المغرب ، و دول عربية اخرى ، حيث قام الصندوق بتقديم بعض التسهيلات حسب كل دولة ، إذ أنه ساهم في القضاء او الحد من مديونيات هذه الدول ، و محاولة تغطية العجز في موازين مدفوعاتها ، و ذلك لمواجهة العجز المالي جراء الحاجة الى التمويل الخارجي للقيام بعملية التنمية او النهوض بإقتصاداتها و الخروج من مشكل التبعية للثروات المتاحة ، و محاولة إيجاد بدائل لمداخيل خارج هذه الثروات ، بغية الوصول إلى ركب الدول التي تعتبر هي التي تسيطر على اقتصاديات الدول النامية أو التي تعاني من نقائص كبيرة في تمويل موازينها .

الخاتمة :

في نهاية الدراسة نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو مصدر من مصادر التمويل الدولي كما أنه من أهمها، حيث أنه لا يقوم بتمويل المشاريع أو الأنشطة بل يقوم بتمويل الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، أي أنه يقدم مساعدات مالية وفنية للدول الأعضاء على حل مشاكلهم في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى حلول تؤدي إلى دمار اقتصادي، حيث أن الصندوق يقوم بحل مشاكل الدول الأعضاء سواء هيكلية أو مالية يمكن أن تدخلها في أزمة خانقة عن طريق الإقراض أو ابداء الرأي في السياسات الاقتصادية التي تديرها الدول الأعضاء، واتضح أن الغرض من إنشاء صندوق النقد الدولي هو الإشراف على النظام النقدي العالمي و تحقيق الاستقرار النقدي و المالي الدوليين، وذلك عن طريق تقديم قروض للدول الأعضاء فيه لمواجهة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتها ، ومن الآثار التي يتعين أن نذكرها عن الصندوق إنه يعتبر بداية طيبة للتعاون في الشؤون النقدية الدولية وأن وجوده يعتبر حلا ودراسة للعديد من المشكلات النقدية التي تواجه العالم ، وكذلك فإن الصندوق تمكن من تقديم العديد من المساعدات للدول الأعضاء لعلاج المشاكل المدفوعات المؤقتة، بالإضافة إلى المساعدات المالية المعتبرة التي تحصلت عليها العديد من دول العالم في شكل معونة نقدية أو في شكل إستشارات دورية مع ممثلي الصندوق أو شؤون التمويل الخاجي ، وكما أن الصندوق بحكم إتصالاته المستمرة والواسعة مع الدول الأعضاء فيه، يعتبر رأيه الفني ذات قيمة كبيرة في دوائر المال في عقد القروض، بين الدول أو الحصول على ++التسهيلات المصرفية الضرورية، وقد كان هذا حافظا حقيقيا في زيادة عضوية الصندوق ، فمنذ إنشائه سارعت الكثير من الدول و خاصة المتخلفة المتخلفة للإستفادة من إمكانيته المالية ومعوناته ، وأمام تفاقم مشاكل التنمية تعتبر موارد الصندوق غير كافية بأي حال من الأحوال لمقابلة إحتياجات الأعضاء لذلك فإن مساعدات الصندوق إقتصرت على مواجهة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات، وهو ما أدى باجتماع جملة من العوامل التي ساهمت في ارتفاع قيمة إجمالي الديون الخارجية لبلدان العالم و خاصة البلدان العربية بالأخص .

نتائج الدراسة . وحيث انه توصلت الدراسة الى أنه:

- من أهم الادوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي أنه يقوم بضخ السيولة في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة، كما قام بتوفير الموارد اللازمة لبلدانه الأعضاء التي لجأت إليه، كما عمل على إصلاح وتقوية أدواته الاقراضية.

-رغم الإصلاحات التي قام بها الصندوق، إلا أن نجاحه في أداء هذا الدور ومن ثم التقليل من تواتر الأزمات وعمقها في المستقبل يتوقف على عدة عوامل منها:

-مدى التزام بلدانه الأعضاء بتوصياته واقتراحاته المتعلقة بالسياسات.

- التوصيات التي يقدمها الصندوق عبارة عن مشورة، لا يستطيع إلزام بلدانه الأعضاء على إتباعها وخاصة البلدان المتقدمة.

-مدى دقة المعلومات ذات المصدقية ووفقا للمعايير الدولية.

الخاتمة

- وللحد من التعرض للأزمات، فإن الشروط الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في برامجها المالية تمنع الكثير من البلدان من اللجوء المبكر إليه قبل وقوع الأزمة.
- حجم قروض الصندوق مرتبطة بحصة البلد العضو، ولهذا لا يمكن اعتبار صندوق النقد الدولي مقرض عالمي أخير لأن قروضه لا تقدم في الوقت المناسب ولا بالحجم الكافي، ومن ثمة لن يتمكن من مساعدة بلدانه الأعضاء على الخروج من الأزمة.
- لقد ساهمت العديد من العوامل تتمثل في ارتفاع أسعار مواد الطاقة ومواد الغذاء إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م واعتبرت الاضطرابات السياسية التي عرفتتها بعض البلدان العربية منذ 2011م عاملاً رئيسياً في ارتفاع قيمة مديونياتها الخارجية، والتغيرات التي عرفتتها أسعار صرف الدولار مقارنة بالعمالات الأخرى لدول العالم بشكل عام وسعر صرف عملات الدول العربية بشكل خاص.
- ٦ تكمن مشكلة الاقتراض الصاروخي بالدول العربية أساساً في بنية اقتصادياتها الهشة والمتخلفة والتي لا تعتمد التنوع في الإنتاج، نتيجة ضعف السياسات وضعف الاستثمار.
- استفادت مجموعة من الدول العربية مثل: اليمن تونس المغرب وجيبوتي وموريتانيا من مساعدات صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2008م-2015م)، وهذا مقابل التقييد بجملة من الإصلاحات الاقتصادية.
- رغم الشروط الصعبة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة التي تستفيد منه، إلا أنه يعتبر شر لا بد منه؛ حيث يعتبر المفتاح الذي يفتح الأبواب للاستدانة من مصادر أخرى، فإذا قبل صندوق النقد الدولي أن يقدم قرضاً لدولة ما، فإن هذا يعطي تسهيلات لهذه الدولة من أجل الحصول على قروض من مصادر أخرى.
- رغم الإصلاحات التي قام بها صندوق النقد الدولي عقب جملة الانتقادات التي وجهت له بعد الأزمة المالية العالمية 2008م، إلا أنه ما زال يعتبر مؤسسة نقدية مالية عالمية تتحكم في إدارة سياساتها بعض الدول الكبرى مثل: أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.
- توصيات :** حتى يتمكن الصندوق من الاستمرار في دعم النمو وضمان الاستقرار المالي العالمي في المستقبل نقتراح بما يلي:
 - يتعين على الصندوق اتخاذ خطوات واسعة نحو جعل مشورته وتوصياته ملزمة للبلدان المتقدمة.
 - العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات على نظام الحصص والتصويت بالصندوق لكي يصبح ممثلاً حقيقياً لجميع بلدانه الأعضاء ويخرج من سيطرة البلدان المتقدمة.
 - ضرورة التوصل إلى آلية تمويل جديدة تمكنه من أن يكون مقرض عالمي أخير، وتسمح للبلدان النامية التي تتميز أدوات سياساتها الوطنية في مواجهة الأزمات بعدم الكفاءة إلى اللجوء إليه في الوقت المناسب.
 - ينبغي على الصندوق أن يستمر في جهوده الداعمة لتعزيز التعاون الدولي وتشجيع البلدان على العمل معاً لمعالجة التحديات وحل الخلافات دون مزيد من الحواجز، وحثها على أهمية استكمال الإصلاحات التنظيمية وتجنب إلغاء ما تحقق منها وعلى ضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية.

الخاتمة

لذلك نرى في وجهة نظرنا أن الصندوق عليه القيام ببعض المبادرات التي تضع تلك المؤسسة لمسارها الصحيح، وأن يعيد الثقة إليه كمؤسسة تعاونية، و من هذه الحلول ما يلي:

- 1- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.
- 2- الإقرار بحق الدولة المقترضة في تطبيق النموذج الإقتصادي الذي يراه ملائماً لبيئة الإقتصادية و يسهم في تطوير إقتصاده القومي.
- 3- تنسيق جهود صندوق النقد الدولي و باقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية خاصة من أزمة الديون الخارجية.
- 4- إعفاء البلدان المدينة من الإلتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.
- 5- شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرض للدمار و التخريب لأسباب و عوامل عسكرية و طبيعية.
- 6- إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الإستدانة أو إعادة الجدولة .

المصادر والمراجع:

أولا .باللغة العربية:

الكتب:

1. بوعون يحيوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيحة لطباعة، الجزائر، 2011.
2. الحجار بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، 2003،
3. حسن عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999م
4. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998م
5. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت 1998.
6. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 1987.
7. شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009 .
8. العباس بلقاسم ، ادارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي ، الكويت ، 2004 .
9. عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2014.
10. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية منظمتها- شركاتها- تداعياتها" ، الدار الجامعة مصر 2008.
11. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
12. العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر. - غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
13. علياء محمد : اثار الديون الخارجية و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، حالة مصر ، 2010-2018، المعهد العالي للعلوم الادارية ، مصر 2019.
14. عمر محي الدين، أزمة النمرور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
15. قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات و السياسات) ، دار هومة الجزائر ، سنة 2003.
16. كريمة محمد الزكي، أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف الاسكندرية، 2004م.
17. مرسي فؤاد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت 1990.
18. مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
19. نصر أبو الفتوح فريد، الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2011.
20. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصرخة والسياسات النقدية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001م.
21. هيل عجمي الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل الأردن 2014.
22. هيل عجمي الجنابي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل الأردن 2014.
23. يونس احمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، 2002 .

المذكرات و الرسائل :

1. بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008،
2. بن منصور نجيم، الأزمات المالية العالمية و المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي-دراسة تحليلية وتقييمه "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2010.
3. بورنان نسيم، تأثير الأزمة المالية العالمي 2008 علي الأسواق المالية الخليجية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2013،
4. جعفر صليحة ، أطروحة دكتوراه ، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ،جامعة بسكرة موسم 2019-2020.
5. رمضان محمد ، "أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان(2012).
6. صباغ رفيقة ، "الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2014.
7. قريدة معمر ، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و جامعة قاصدي مرباح ،سنة 2017.
8. كرساني هبة ، صندوق النقد الدولي كآلية واجهة أزمة المديونية الخارجية ، مذكرة ماستر قانون الأعمال ، قسم قانون خاص' جامعة البويرة 2018.
9. لبل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، بسكرة، 2017 .
10. نمديل وحيد: "آليات الحكومة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية دراسة حالة صندوق النقد الدولي"، قدمت هذه الدراسة بمناسبة استكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دول، جامعة سطيف موسم 2013م - 2014م.
11. هبال نجاة ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، سنة 2016.

المحاضرات:

1. الجشعم حنان ، محاضرات كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جامعة جدة ، السنة غير مذكورة .
2. سعد الله جمال الدين ، ، تأثير الأزمة المالية العالمية علي الاسواق المالية العربية، ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
3. علاوي محمد لحسن،المؤسسات النقدية و المالية الدولية ،دروس مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر نقدي و بنكي ،جامعة قاصدي مرباح بور قلة . 2016/2017.
4. المرزوك خالد ، محاضراته في كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بابل العراق ، السنة غير مذكورة .

1. أباد حماد ، المديونية الخارجية للبلدان النامية و اسبابها و سبل مجابتهها ، مجلة جامعة الانباء للعلوم الاقتصادية و الادارية 2008،
2. بوفليح نبيل ، دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 و 49، 2009،
3. تكواشت رانيا ، دور النظام المالي و النظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي ، مجلة ايكوفانين جامعة جيغل 2020.
4. جعفر صليحة ، " الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية(2008- 2009)، جامعة بسكرة 2018م، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 15 ، العدد-20. 2019م.
5. الحويشي ياسر، العلاقة بين صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية، تكامل أم تناقض، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 29، العدد3، 2013،
6. خميس محمد حسن و إفتخار محمد مناحي الرفيعي، قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية معونة إقتصادية أم آلية للتدخل و الهيمنة الإقتصادية، مجلة كلية المأمون الجامعية، العدد 20 ، 2013،
7. زيري رايح ، دودان حنان. دور صندوق العربية في إدارة الديون الخارجية ,مجلة البشائر الاقتصادية , المجلد 4 , العدد 2, 2018
8. ستانلي فيشر " الأزمة الأسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 02 سنة 1998م.
9. السقا محمد إبراهيم ، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 05 ، 22ماي 2010.
10. سللكة أسماء «دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي " مقال علمي , مجلة الاجتهاد القانونية و الاقتصادية ، المركز الجامعي لتمنغست (جانفي 2014).
11. صدام الإمارة شعبان ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، جامعة سوط. 2015.
12. العباس بلقاسم ، ادارة الديون الخارجية، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت/العدد30، 2004،
13. قحايبة أمال ، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 03.
14. لطرش. ذهبية وآخرون: " البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في إدارة أزمات النظام المالي العالمي"، جامعة سطيف 2019م،المجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد02، 2019، /ISSN،2602، 7860
15. المتيمي محمد عبد الواحد ، الدين العام في اليمن إعادة هيكلة الدين أو العجز عن السداد، في مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد 15، 2016،
16. منصر كريمة: " الأساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية الدولية"، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2014م، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والتجارة العدد 29، المجلد الأول، 2014م.
17. نجادات عبد السلام، المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة 1990-2010م، في المجلة العراقية الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، /العدد33، 2012.

المصادر والمراجع

1. أبو عتروس عبد الحق ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الإنجازات والتحديات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف، أكتوبر 2001.
2. براق محمد، بن الزاوي محمد الشريف، مستقبل رأس المال المخاطر بعد أزمة الرهن العقاري ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات (الأزمة المالية العالمية الراهنة).
3. بريش عبد القادر، هو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحكومات الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009،
4. بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 2009 جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية قسم الاقتصاد و الإدارة .
5. سيسو فؤاد حمدي. إصلاح النظام النقدي المالي والدولي، بحث ضمن المؤتمر العلمي العاشر بعنوان: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت. 2009.
6. عادل بن عبد الله باريان، تقبيل تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية والدروس المستفادة رؤية شرعية استشرافية، بحث علمي مقدم للملتقى الدولي الأول حول: تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة غرداية، 2011 .
7. فرج شعبان، عبد الله الحرتسي حميد، مدي إسهام التوريق في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي ، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية جامعة قسنطينة، يومي 14 و 15 نوفمبر 2009.
8. فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروية، الأزمة المالية والبدائل المطروحة في ظل الرأسمالية - رؤية مستقبلية-، الملتقى الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009 ،
9. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول ، الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 21- 20 أكتوبر 2009م.
10. مها رياض عبد الله، "تقوم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، (ديسمبر 2010) .

التقارير و المنشورات :

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2009, أبوظبي، صندوق النقد العربي ..
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2010, أبوظبي، صندوق النقد العربي .
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2011, أبوظبي، صندوق النقد العربي .
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد , 2012, أبوظبي، صندوق النقد العربي .
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015, أبوظبي، صندوق النقد العربي .
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016, أبوظبي، صندوق النقد العربي .
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. 2017، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 , أبوظبي، صندوق النقد العربي ..

المصادر والمراجع

9. التقرير السنوي, 2008, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
10. جيرمي كليفت " ماهو صندوق النقد الدولي؟"، منشورات الدراسات الاقتصادية على شبكة الأنترنت للصندوق، www;ing.irg، 2008/02/01م.
11. صندوق النقد الدولي ، "كيف تصنع قرارات الصندوق"، صحيفة الوقائع، الصادرة في 30 افريل، 2016 نقلا عن الموقع الإلكتروني [:https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/governa.pdf](https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/governa.pdf)
12. صندوق النقد الدولي، تشجيع النمو لاحتوائي، التقرير السنوي، 2017.
13. صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي"، 2018 .
14. النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، 2014، قرض من الصندوق لمساعدة اليمن على إجراء الإصلاحات وجذب المساعدات الخارجية، الموقع:
<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar092414a>
15. النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. ، 2012، اليمن تحصل على قرض طارئ من الصندوق بقيمة 100 مليون دولار، الموقع:
<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar040512a>
16. النشرة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي. ، 2012، الأردن تحصل على قرض من الصندوق لدعم الاقتصاد بقيمة 2مليار دولار، الموقع:
[.http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1228](http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1228)

المواقع :

1. أحمد فرحات، مدونة سياسية بعنوان صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول: الموقع الإلكتروني :
<http://ahmedfarblogpostcom/p/blogpaghtml>
 2. أبو غازي ، ww.nahda.info/index/docs/Arabic/awareness/imf.txt ، 2007/11/17.
 3. صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، صحيفة
 4. السمعلي عادل . هل تعجز تونس عن خلاص الديون الخارجية؟
[tps://www.babnet.net/festivaldetail-138571.asp](https://www.babnet.net/festivaldetail-138571.asp) متاح على الموقع، 2017.
 5. الوقائع، www.imf.org/external/Arabic/np/exr/facts/sdra.htm/2014/12/22
 6. صندوق النقد الدولي، 2015، نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي في غمار التحول السياسي، واشنطن، الموقع [:https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications-loepdfs/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1401mcda.ashx](https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications-loepdfs/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1401mcda.ashx)
- 7- Press Release: IMF Executive Board Approves US\$5-Billion Arrangement for Morocco Under the Precautionary and Liquidity Line, sur le site:
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr14368>
- 8- صندوق النقد الدولي، 2010، البيان الصحفي رقم 10/89، الموقع:
<http://www.imf.org/~media/Websites/IMF/Imported/external/arabic/np/sec/pr/2010/>

1. Aleksandra Riedl and others, "The mixed success of EUIMF adjustment programs in Europe - why Greece was different", [Focus on european economic integration](#), Oesterreichische National bank, Foreign Research Division, Vienna, Q 4, (2015).
2. International Monetary Fund, "Initial Lessons of the Crisis", Prepared by the Research, Monetary and Capital Markets, and Strategy, Policy and Review Departements,(February6,2009).
3. Jean Bruno Rakotomalala"le FMI et la crise financière internationale depuis les années Quatre vingt.«, En vie de L'obtention du diplôme de DEA économie du développement ,Université Montesquieu bordeaux IV, Année Universitaire 2003-2004.
4. Kelly.B. (2009). China's Challenge to the International Monetary System,Incremental Steps and Long-Term Prospects for Internationalization of the Renminbi, Issues and Insights Vol.9-No 11, Honolulu, HI, Pacific Forum CSIS.
5. M Ralph C.Bryant Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund:"Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something" Brookings Institution, 4 February 2008.
6. Malcolm Dowling & PJ Lloyd 'The Asian Currency and Economic Crisis: Dimensions 'Explanation' Outlook and Lessons 'south korea 4-5 December 1997 '.
7. Mark Kruger and others, "The Role of the International Monetary Fund in the Post- Crisis World", Staff Discussion Paper, Bank of Canada, (February, 2016).
8. Mohamed Ariff' the malaysian financial crisi :economic impact and recovery prospects, The Developing Economies, Malaysia, (December 1999).
9. Press Release.(2010). IMF Executive Board Approves US\$ 369.8 Million Extended Credit Facility Arrangement for Yemen, August 2,2010 ,sur le site:<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr1030>
10. Toussaint.E. ET Millet.D, Histoire critique du FMI et de la banque mondiale,, sur le site: <http://www.cadtm.org/Histoire-critique-du-FMIet-de-la>

الملاحق

الملاحق :

الملحق 01: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2007-2008.

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2008	2007	*2008	2007	
2,757	675	5,099	7,311	الأردن
2,119	2,605	20,588	20,154	تونس
1,218	1,431	5,586	5,606	الجزائر
37	27	579	441	جيبوتي
374	225	33,633	31,180	السودان
675	688	5,294	5,137	سورية
608	626	6,879	5,962	عمان
4,212	4,052	20,858	20,940	لبنان
3,099	2,422	32,123	32,840	مصر
2,399	2,459	17,315	14,897	المغرب
77	86	2,623	2,709	موريتانيا
278	265	5,886	5,820	اليمن
17,851	15,561	156,464	152,988	الدول العربية المقترضة

الملحق 02: الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2008-2009

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2009	2008	*2009	2008	
548	2,753	5,449	5,127	الأردن
2,301	2,131	20,949	21,929	تونس
1,000	1,218	5,413	5,586	الجزائر
43	38	655	579	جيبوتي
620	680	35,785	33,542	السودان
265	374	4,677	5,372	سورية
592	608	6,700	6,879	عمان
4,424	4,226	20,952	20,863	لبنان
2,659	3,099	33,287	32,123	مصر
1,830	2,200	19,368	16,492	المغرب
61	77	2,990	2,623	موريتانيا
253	278	6,035	5,895	اليمن
14,596	17,681	162,260	157,009	الدول العربية المقترضة

الملحق 03: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2009-2010

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2010	2009	*2010	2009	
634	551	6,503	5,457	الأردن
2,296	2,357	21,612	20,984	تونس
667	1,000	5,457	5,413	الجزائر
14	16	706	610	جيبوتي
521	265	37,450	35,785	السودان
638	620	4,469	4,677	سورية
469	480	8,211	7,169	عمان
8	8	233	263	القمر
4,188	4,443	20,274	21,012	لبنان
2,746	2,659	34,993	33,287	مصر
2,089	1,830	23,576	19,368	المغرب
108	61	3,318	3,139	موريتانيا
255	253	6,139	6,035	اليمن
14,633	14,543	172,941	163,199	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية

الملاحق

الملحق 04: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2010-2011

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2011	2010	*2011	2010	
731	634	6,312	6,486	الأردن
2,481	2,292	23,372	21,541	تونس
618	667	4,405	5,681	الجزائر
15	14	648	634	جيبوتي
243	521	38,947	37,450	السودان
557	638	4,327	4,469	سورية
437	469	9,229	8,211	عمان
9	8	241	233	القمر
5,196	4,188	20,655	20,274	لبنان
2,973	2,746	33,693	34,993	مصر
2,268	2,089	24,800	23,576	المغرب
105	108	3,479	3,319	موريتانيا
275	255	6,073	6,144	اليمن
15,907	14,629	176,181	173,010	الدول العربية المقترضة

الملحق 05: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2011-2012

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2012	2011	*2012	2011	
786	731	6,947	6,319	الأردن
2,620	2,675	24,558	23,634	تونس
572	618	3,637	4,405	الجزائر
53	35	729	678	جيبوتي
257	243	39,696	38,947	السودان
540	557	4,339	4,327	سورية
559	437	9,891	9,229	عمان
8	9	275	278	القمر
3,791	5,196	24,118	20,655	لبنان
2,994	2,942	38,824	33,693	مصر
2,358	2,044	25,222	22,048	المغرب
108	105	3,584	3,479	موريتانيا
353	275	7,237	6,081	اليمن
14,999	15,867	189,058	173,774	الدول العربية المقترضة

الملحق 06: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2012-2013

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2013	2012	*2013	2012	
844	786	10,189	6,947	الأردن
2,013	2,617	24,865	24,470	تونس
520	844	3,396	3,694	الجزائر
44	43	705	729	جيبوتي
186	268	43,800	42,047	السودان
...	سورية
567	419	3,865	3,538	عمان
5	12	100	251	القمر
4,799	3,791	30,528	24,118	لبنان
3,076	2,994	45,752	38,824	مصر
2,590	2,307	28,801	25,222	المغرب
157	140	4,270	4,047	موريتانيا
388	245	7,246	7,240	اليمن
15,188	14,465	203,519	181,128	الدول العربية المقترضة

• بيانات أولية

الملاحق

الملحق 07: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2013-2014

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2014*	2013	2014*	2013	
1,277	844	11,310	10,189	الأردن
1,679	2,057	28,940	26,210	تونس
483	520	3,010	3,396	الجزائر
52	44	885	705	جيبوتي
138	186	43,677	44,379	السودان
506	567	3,926	3,865	عمان
3	5	120	100	القمر
6,369	4,799	32,977	30,528	لبنان
5,712	3,075	41,324	45,752	مصر
2,678	2,590	30,715	28,801	المغرب
93	157	3,406	4,270	موريتانيا
287	388	6,489	7,246	اليمن
19,275	15,231	206,780	205,443	الدول العربية المقترضة

الملحق 08: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2014-2015

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2015*	2014	2015*	2014	
2,063	1,277	13,226	11,310	الأردن
1,668	1,757	28,066	28,951	تونس
471	483	3,006	3,010	الجزائر
73	52	1,217	885	جيبوتي
156	138	44,989	43,677	السودان
454	506	3,299	3,926	عمان
12	3	133	120	القمر
3,481	3,951	26,775	25,331	لبنان
5,018	5,712	47,792	41,324	مصر
2,799	2,678	31,611	30,715	المغرب
85	93	3,132	3,406	موريتانيا
356	363	6,885	7,268	اليمن
16,636	17,012	210,130	199,924	الدول العربية المقترضة

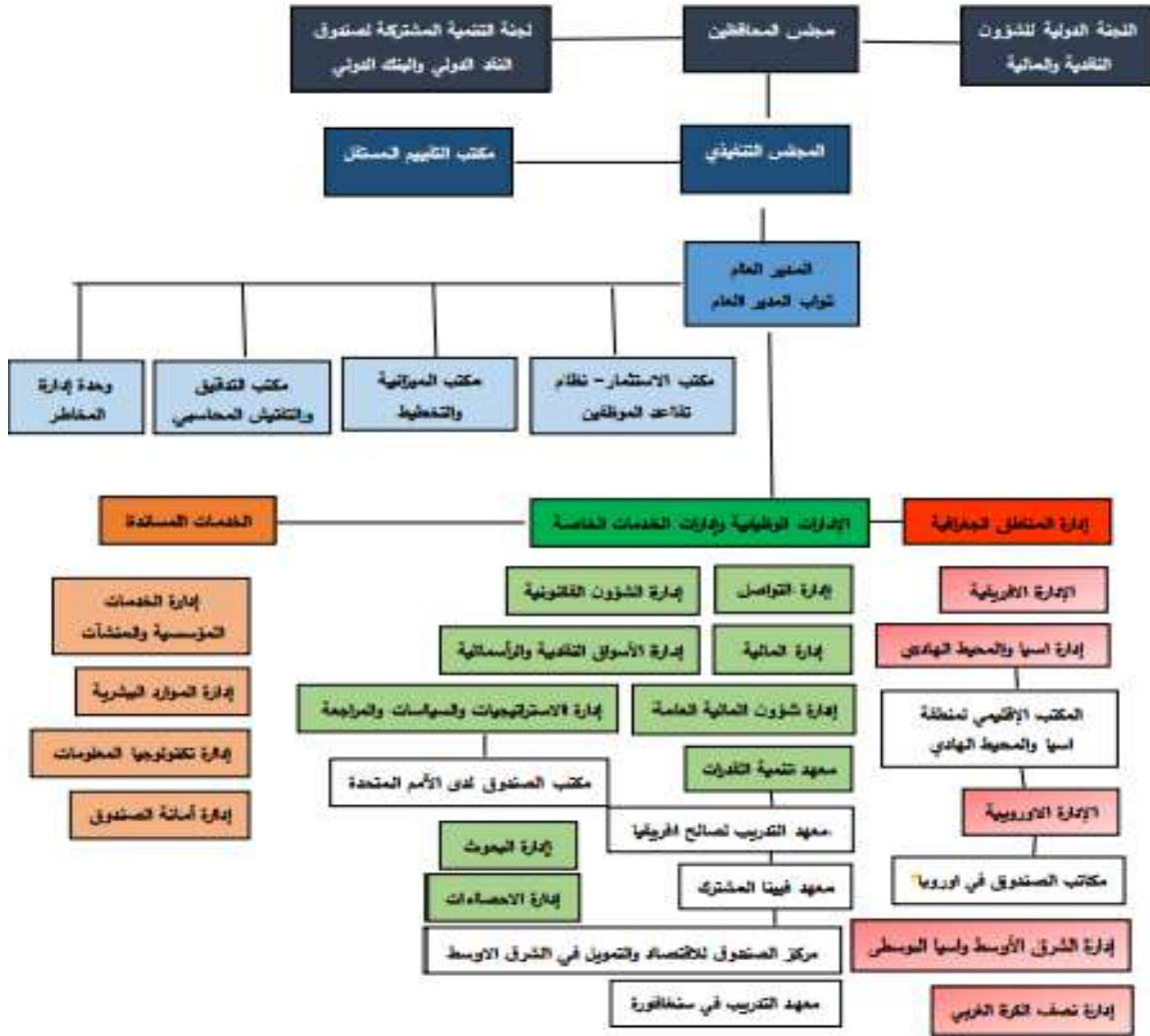
الملحق 09: الدين العام الخارجي القائم و خدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2015-2016

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		الدول
2016*	2015	2016*	2015	
2,252.8	2,059.9	14,505.6	13,226.1	الأردن
1,943.0	1,661.0	29,204.0	28,349.0	تونس
281.3	471.2	3,849.0	2,046.0	الجزائر
97.3	73.1	1,621.0	1,217.0	جيبوتي
83.0	450.0	45,395.8	43,884.0	السودان
386.2	454.4	4,020.0	3,298.5	عمان
12.4	11.8	140.0	132.7	القمر
4,353.0	3,952.0	27,795.0	26,775.0	لبنان
5,583.5	4,628.8	67,322.6	47,792.3	مصر
3,459.1	2,529.0	30,940.0	30,385.0	المغرب
159.6	84.6	2,300.0	3,132.1	موريتانيا
271.0	356.0	5,241.0	6,884.5	اليمن
18,882.3	16,731.7	232,334.0	207,122.2	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية

الملحق 10: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي



المصدر: www.imf.org/external/arabic/orqcharta.htm